



ملحق الجريدة الرسمية مجلس النواب

محضر الجلسة الحادية عشرة
من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية لمجلس
الامة الحادي عشر المنعقدة في ١٤/ صفر/ ١٤١٢ هجرية،
الموافق ٢٥/ ٨/ ١٩٩١ ميلادية

الجلد (٢٨)

العدد (١١)

جدول الاعمال

الصفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.
- أ - طلب معذرة مقدم من معالي النائب السيد سمير قعوار.
- ب - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد زياد الشويخ.
- ج - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد احمد قطيش.
- د - طلب معذرة مقدم من معالي النائب السيد مروان الحمود.
- ٣ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (٥) تاريخ ١٩/ ٨/ ١٩٩١ والمتضمن

هكذا من الأشغال

مشروع قانون محكمة امن الدولة لسنة ١٩٩١.

(اعتباراً من المادة «٣»).

(القرار والقانون موزعان في الجلسة العاشرة).

٤ - ما يجاء من اعمال.

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

ينبت يوم الاحد القادم ١٩٩١/٩/١ الساعة الخامسة مساءً.

٤٢

٤٢

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (الخامسة) من مساء يوم
الاحد الموافق ١٤/١٤/١٤١٢ هجري،
الواقع في ١٩٩١/٨/٢٥ ميلادي، عقد (مجلس
النواب) جلسته الحادية عشرة من الدورة
الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية برئاسة
(معالي الدكتور عبداللطيف عريبات) وحضور
عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح
الزعيبي).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة:
عبدالباقي جمو، د. علي الحوامدة.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: زياد
الشويخ، مروان الحمود، احمد قطيش، سمير
قموار.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة:
طاهر المصري، د. يوسف الحصانة، ذوقان
الهنداوي، نواف الخوالدة.

وحضر من الحكومة:

١ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب
رئيس الوزراء ووزير النقل والاتصالات.
٢ - معالي الدكتور عبدالله النصور: وزير
الخارجية.

٣ - معالي الدكتور عيد الدحيات: وزير
التربية والتعليم.

٤ - معالي الدكتور محمد الحموري: وزير
التعليم العالي.

٥ - معالي السيد عبدالكريم الكياري: وزير
السياحة والآثار.

محضر الجلسة الحادية عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية المتعقدة في ١٩٩١/٨/٢٥ م ٣

٦ - معالي السيد عبدالكريم الدغمي: وزير
العمل ووزير شؤون رئاسة الوزراء.

٧ - معالي السيد ثابت الطاهر: وزير الطاقة
والثروة المعدنية.

٨ - معالي السيد خالد الكركي: وزير الثقافة
ووزير الاعلام.

٩ - معالي المهندس سعد هائل السورور: وزير
الاشغال العامة والاسكان.

١٠ - معالي السيد عبدالسلام فرجات: وزير
دولة للشؤون البرلمانية.

١١ - معالي السيد سليم الزعبي: وزير
الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١٢ - معالي الدكتور عوني البشير: وزير
التنمية الاجتماعية.

١٣ - معالي السيد محمد فارس الطراونة:
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

١٤ - معالي السيد جمال الخريشا: وزير دولة.

١٥ - معالي السيد تيسير كنعان: وزير العدل.

الفتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل بسم الله نفتح الجلسة،
الشيخ عبدالمنعم ابو زنت.

السيد عبد المنعم ابو زنت: شكراً معالي
الرئيس اتناول قضية تمس الاخلاق والفضيلة في

اردن الحشد والرباط حيث ان انصار الرذيلة
الحمرء ينشرون الوان الفسق والفجور بعد ان

تناسوا انهم في بلد فيه رجال يذودون عن حياض
شرفه بكل ما اتوا من قوة. وكم تمنيت على معالي

السيد وزير الداخلية ان يلقي نظرة على ابواب دور السينما وعلى ما يسمى بالسيرك العالمي المجاور لمديرية التربية والتعليم الاولى للعاصمة حيث الصور العارية التي يندى لها والله جبين كل عربي اصيل وكل مؤمن بالله.

ونحن نسمع عترة في جاهليته يقول بكل افتخار مجسدا اصالة الشرف لدى ابناء العروبة الاصلاء:

واغض طرفي ما بدت لي جاري حتى يساري جاري ماواها ونستمع في هذا المقام لقول الله عز وجل:

وان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا هم عذاب اليم في الدنيا والاخرة.

فرقا بحرمة هذا البلد يا معالي وزير الداخلية، وشكرا لكم.

معالي رئيس المجلس: شكرا، نستأنف مناقشة مشروع قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة لسنة ١٩٩١، انتهينا من المادة (الاولى)، ومن المادة (الثانية)، ونبدأ بالمادة الثالثة.

الاستاذ الدكتور مقرر اللجنة القانونية.

الدكتور محمد ابوفارس مقرر اللجنة القانونية: بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة لسنة ١٩٩١

المادة كما وردت في القانون الاصيل:	المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة القانونية
<p>المادة ٣ -</p> <p>١ - الجرائم التي تقع على امن الدولة المقرري المنصوص عليها في المواد ١٠٧ الى ١١٧ من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠</p>	<p>المادة ٣ -</p> <p>١ - الجرائم الواقعة على امن الدولة المقرري المنصوص عليها في المواد ١٠٧ الى ١١٧ من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠</p>	<p>موافقة كما وردت في المشروع</p>

المادة كما وردت في القانون الأصلي:	المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة القانونية
ب - جرائم التجسس المصوص عليها في المواد (١٢٥) إلى (١٢٦) من قانون العقوبات لسنة ١٩٦٠ .	ب - الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي المصوص عليها في المواد (١٣٥) إلى (١٤٩) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ .	موافقة كما وردت في المشروع
ج - الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي المصوص عليها في المواد (١٣٥) إلى (١٤٩) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ .	ج - الجرائم الواقعة خلافا لأحكام قانون حماية أسرار وثائق الدولة رقم (٥٠) لسنة ١٩٧١	
د - الجرائم الواقعة على السلامة العامة المصوص عليها في المواد (١٥٧) إلى (١٦٨) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ .	د - جرائم تزوير البكسوت وتزييف الشكوكات المصوص عليها في المواد من (٢٣٩) إلى (٢٥٢) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠	
هـ - الجرائم الواقعة خلافا لأحكام قانون مقاومة الشيوعية رقم (٩١) لسنة ١٩٥٣	هـ - الجرائم الواقعة خلافا لأحكام قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١١) لسنة ١٩٨٨	

المادة كما وردت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار اللجنة القانونية
و - الجرائم المصوص عليها في المادة (١٧) من قانون العقوبات كما عدل بالقانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٣ وما يحال اليها من النائب العام من جرائم حيازة ملح البارود يقتضى المادة (١٧) من القانون ذاته	و - الجرائم الواقعة خلافا لأحكام المادة (١٢) من قانون المرفوعات رقم (١٦) لسنة ١٩٥٣	موافقة كما وردت في المشروع
ز - الجرائم المصوص عليها في المادة (١٩٥) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠	ز - الجرائم المتعلقة بالنقل المائية والاقتصادية والعرفية والجبرية ذات الطبيعة على الأمن الاقتصادي والتي يقدر مجلس الوزراء إحالتها إلى محكمة أمن الدولة	تطلب النقطة و

معالي رئيس المجلس: السيد المقرر.

معالي رئيس المجلس: معالي الاستاذ
يوسف مبيضين.

بسم الله الرحمن الرحيم، لقد ذكرنا في مخالفتنا أننا نخالف الاكثية المحترمة في اللجنة القانونية بسبب الفقرة (ز) من المادة (٣) ذلك لأن ما أهم ما يمكن ان يخصص به محكمة الدولة هو الجرائم المتعلقة بالمسائل المالية، والاقتصادية والمصرفية، والجمركية، لذلك فقد ارتأينا ان يكون النص ان تبقى الفقرة (ز) كما هي ويكون نصها على الشكل التالي:

الصلاحية او صلاحية محكمة امن الدولة في هذه الامور يحددها حد العقوبة الاقصى كما ذكرنا، يعني اذا كان جريمة حد العقوبة الاقصى فيها ثلاث سنوات تصيب من اختصاص محكمة امن الدولة، اي جريمة من هذه الجرائم المتعلقة بالامور المالية والاقتصادية والمصرفية والجمركية، والتموينية، لانها جرائم ذات خطورة على الامن الاقتصادي ولا بد ان نظرها محكمة الدولة ولا يجوز ان نحذف هذه الفقرة من اختصاصات محكمة امن الدولة، لهذا ارتأى المخالفون ان تبقى الفقرة (ز) بنصها الجديد وكما قلت اصبح يحدد اختصاص المحكمة الحد الاقصى للعقوبة، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اذا سمح لي الاخوان ان نبدأ اذا كان النقاش بدأ على (ز) بنده بالبنود واحد واحد وحتى نصل الى (ز) ويصبح النقاش عليها، اذا سمع الاخ معالي وزير العدل ان كان التعليق على (ز) نفسها حتى نصلها نتفضل بملاحظاتك، بنود المادة (٣) اللجنة تنسب على البند (أ).

هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟
موافقة.

البند (ب)
هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟
موافقة.

البند (ج)
هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟
موافقة.

البند (د)
هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟
موافقة.

البند (و)
هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟
موافقة.

اذن نصل الى البند (ز)، ومعالي الاستاذ يوسف مبيضين ابدى ملاحظته وملاحظة الاخوة اللذين ابدوا اعتراضهم على تسريب اللجنة، لان اذا سمح لي الاخوان معالي وزير العدل له ملاحظة.

معالي وزير العدل: شكرا معالي الرئيس.

لاخلاف بان الجريمة الاقتصادية هي من
 اخطر الجرائم وتفوق في خطورتها الجريمة العادية
 واثرها على المجتمع والبلد اخطر بكثير من اثر
 الجريمة العادية، وقمنا بنك البتراء مثل حي لا
 يزال امامنا، اذن المصلحة تقضي بان يكون
 ضمن اختصاصات محكمة امن الدولة الجرائم
 الاقتصادية لنفس الاسباب التي وافق عليها
 مجلسكم الكريم على اختصاصات المحكمة
 بالقضايا الجزائية او ببعض القضايا الجنائية .
 الحقيقة الفقرة (ز) كما وردت في المشروع هنالك
 اجتهادات مختلفة تقول بعدم دستورتها والراي
 الغالب انا وافق معالي الاستاذ يوسف مبيضين
 انها غير دستورية لان اختصاص المحاكم لا تعين
 من قبل مجلس الوزراء وانما تعين بقانون وذلك
 حسب نص المادة (١٠٠) من الدستور، لكن
 المصلحة العامة تقضي باستبدال هذه، الحكومة
 توافق على شطبها، ولكن باستبدالها باستبدال

النص، هناك مخالفة مقدمة من بعض أعضاء اللجنة القانونية، أصحاب المحامي يوسف مبيضين، وماجد خليفة، وسعادة عاطف البطوش، ومع احترامي لهذه المخالفة لكنني أقول أنها أيضا مخالفة لأصول التشريع حيث يجب تسمية الجرائم ولا يجوز إبقاء النص عائم بهذا الشكل بشكل عام، في التشريع يجب تسمية الجرائم، ولذا فاني أقتراح نص جديد وهو إذا سمحتم لي أن اقراه.

الجرائم الواقعة على امن البلد الاقتصادي
المختصص عليها في المواد (٣١٣) من قانون
الشركات والمواد (١٣٣)، (١٣٤)، (١٥٢)،
(١٥٣)، (١٧٥) من قانون العقوبات. حتى
اوضح الحقيقة المادة (٣١٣) من قانون الشركات
تتعلق بالجرائم المتعلقة باصدار اسهم شركات
قبول اكتتابات بصورة وهمية لشركات غير قائمة
او غير حقيقية، التلاعب في تنظيم ميزانيات
الشركات، تقديم بيانات غير صحيحة، اخفاء
حقيقة وضع الشركات، توزيع ارباح صورية.
اما المواد المشار اليها في قانون العقوبات فهي
تتعلق بجرائم المتعهدين والنش في العقود
واذاعة مزاعم وقائع ملفقة او مزاعم كاذبة
لاحداث التلني في اوراق النقد الوطنية وزعزعة
الثقة في مائة نقد الدولة وسنداتها والنش الذي
يرتكبه من اوكل اليه بيع او شراء أو ادارة اموال
منقولة او غير منقولة لحساب الدولة ولحساب
ادارة عامة، هذه هي نصوص جرائم خطيرة
اقتصادية، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: وشكرا لكم،
لاستاذ المقرر.

زید بن ابی سلمہ

هكذا من الأشغال

السيد المقرر: بسم الله الرحمن الرحيم.

الحقيقة معروفة أنه لا جريمة الا بنص وكذلك لا عقوبة الا بنص، اي بنص قانوني، والاصل كما نرى في المادة في (أ، ب، ج، د، هـ، و) مذكورة الجرائم والعقوبات المنصوص عليها. واما بالنسبة للفقرة (ز) سواء كانت في مشروع القانون هنا، او ما اقترحه معالي السيد يوسف مبيضين، فهي بقيت دون نص واضح لكل جريمة ولكل عقوبة، واما ما اقترحه معالي وزير العدل فلو عدنا الى هذه المواد التي اشار اليها في قانون العقوبات (١٣٣، ١٣٤) الحقيقة نجد ان العقوبات بسيطة، يعني غرامة (٥٠) دينار وما الى ذلك، يعني (١٣٣) نصها بالشكل التالي:

من لم ينفذ في زمن الحرب او عند توقع نشوبها جميع الموجبات التي يفرضها عليه عقد تعهد أو إستصناع، أو تقديم خدمات تتعلق بالدفاع الوطني ومصالح الدولة العامة يعاقب بالاعتقال المؤقت وبغرامة تتراوح من (٥٠ - ٢٠٠) دينار، فالحقيقة هذه ان تحول الى محكمة امن الدولة هذه يمكن ان تحول الى محكمة عادية، وحتى العدل يتوافر فيها اكثر بحيث يمكن ان تستأنف فيها وان تميز أنه ومن هنا احنا قلنا ان صفة يعني هذه المحكمة كما قيل لاهميتها ولخطورة هذه الموضوعات شكلت محكمة امن الدولة، اما ان ننظر في هذه القضايا التي هي يسيرة ولا يترتب عليها تلك العقوبة الشديدة فوجودها عند المحاكم العادية في الحقيقة أولى واقل عدالة من أن تكون في محكمة امن الدولة، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي:
بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة انا اوافق الاخوان الذين تكلموا أو اوافق اللجنة القانونية بحذف هذه المادة وكثير منهم تكلم وايقض معالي وزير العدل قال ان النص جاء عام وهذا تشريع لابد من تسمية وصاحب الحق بالتسمية طبعاً كما قال ليس مجلس الوزراء وانما القانون. وحتى يكون هناك قانون انا ارى ان نحذف هذه الفقرة لأنه كما يقال لا عقوبة الا بنص ولا جريمة الا بقانون ولذلك هذه الصلاحيات لا تعطى لاي جهة تحدد.

٢ - اذا كان لابد من ان يدخل هذا الموضوع ضمن اختصاص محكمة امن الدولة فنحن نقترح على مجلس الوزراء ان يقدم قانون يحدد بموجبه ويسمي هذه الجرائم ثم يحدد عقوباتها، وانا اطرح هذا الاقتراح للتصويت حقيقة حتى نكون متناسقين مع انفسنا ولاننا في مجال تطوير تشريعي وليس في مجال حقيقة ان نظل على نفس الروتين. وهذا طبعاً لا يعني اعفاء من يقتربون الجرائم المالية والتمويلية والعقوبات وانما يحولوا الى المحاكم العادية وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ داود قوجق.

السيد داود قوجق:
بسم الله الرحمن الرحيم
شكراً معالي الرئيس

المحاكم النظامية قادرة على معالجة الجرائم المتعلقة بالمسائل المالية بصورة دقيقة لذلك لا داعي لتحويلها الى محكمة امن الدولة هذا من جهة، ومن جهة اخرى لا توجد معايير يعتمد عليها مجلس الوزراء في تحويل الجرائم الى محكمة امن الدولة او المحاكم النظامية، إذ ما هو المقياس الذي يقرر مجلس الوزراء بموجبه بان هذه الجريمة ذات خطورة وتلك بدون خطورة وبالتالي يمكن تحويل جرائم مالية متشابهة واحدة، واحدة الى امن الدولة واخرى الى المحاكم النظامية لعدم وجود المقياس المناسب، هذا مع العلم بان المحاكم النظامية من ثلاث مراحل بينما محكمة امن الدولة من مرحلتين كما ورد في المشروع. لذلك ارى شطب العبارة والموافقة على المادة كما وردت من اللجنة القانونية، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، معالي الاستاذ يوسف مبيضين.

السيد يوسف مبيضين: انا اشارك مرة اخرى معالي وزير العدل القول بان الجرائم المالية والاقتصادية من اخطر الجرائم على امن البلد الاقتصادي، لكنني اختلف القول بان النص الذي وضعت به الصيغة للفقرة (ز) غير قانوني، الحقيقة اذا قلنا ان الجرائم المتعلقة بالمسائل المالية والاقتصادية والمصرفية والجمركية والتمويلية لا اعتقد ان وضوحا اكثر من هذا يمكن ان يكون هذه الحقيقة تعدد جرائم خطيرة اذا لم تصبح من اختصاص محكمة امن الدولة فمعناه يعني انا برأيي المتواضع ليس محكمة امن الدولة؟ هل جريمة بنك البتراء الذي ضرب بها

المثل معالي وزير العدل يعني من الاستهانة فيها انها اقل من جريمة مخدرات ١١٩، جريمة كادت تقضي على تقضي على بنوك كثيرة كادت تدمر اقتصاد البلد وبالتالي تأتي لنقول بانها ليست من الامة ان نعطيها المجال لتحاكم امام محكمة امن الدولة هذا الحقيقة سواء الرأي للاخوان الذين يتحدثون او لاي واحد يفكر في هذا ان الجرائم المتعلقة مرة اخرى بالمسائل المالية والاقتصادية والمصرفية والجمركية والتمويلية هي من اقدس واجبات محكمة امن الدولة، ويجب ان تراها محكمة امن الدولة. نحن اختلفنا الحقيقة في اللجنة القانونية على شيء مهم ان مجلس الوزراء لا يجوز ان يحيل هذه القضايا حسب اختياره الى محكمة امن الدولة كأنه هو يضع اختصاصات محكمة امن الدولة. فاتفقنا بان هذا النص بالنسبة لمجلس الوزراء غير دستوري كما ذكرت، لكن اذا قلنا ان اختصاص محكمة امن الدولة بمحدد بنص القانون اي حسب العقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات بان حدها الاقصى لاي من هذه الجرائم (٣) سنوات حبس، فاعتدنا نكون قد وضعنا النص الوارد في الفقرة (ز) ضمن اختصاصات محكمة امن الدولة كما ينبغي ان يوضع، ولو افترضنا بان جريمة اقتصادية او مصرفية ليس عليها نص معين في قانون العقوبات على تحديد عقوبتها، فاولى الان ان نضمها من اختصاصات محكمة امن الدولة.

وفي المستقبل يمكن وضع عقوبة في قانون العقوبات تعاقب مثل هذه الجريمة. لذلك ارى ان لا تفوت علينا الفرصة ونحن نبحث قانون محكمة امن الدولة ونحذف الفقرة (ز) المتعلقة

بهذه الجرائم المهمة الخطيرة على مستقبل البلد وأمنها الاقتصادي، وشكراً.

مصالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الأستاذ رئيس اللجنة.

السيد حسين مجلي رئيس اللجنة القانونية: اعتقد ان احنا متفقين ابتداء على ان الفقرة (ز) الواردة في المشروع غير دستورية، اتفقنا على ذلك مع وزير العدل والتسيب واضح ان اختصاص المحكمة لا يجوز ان يحدد بقرار اداري حتى لو كان هذا القرار الاداري قرار مجلس الوزراء. نأتي الى الفقرة (ز) المقترحة تقول الفقرة (ز) المقترحة الجرائم المتعلقة بالمسائل المالية والاقتصادية والمصرفية والجمركية والتمويلية، الواقع لاول وهلة انا لا اعرف ان هناك جريمة اسمها جريمة تموينية تزيد فيها عقوبة عن (٣) سنوات في القانون الاردني، ايضا ايا الزملاء الواقع المصطلح في الجرائم لازم يكون محدد مسبقاً ومعروف. ولذلك الفقرات من (أ) حتى (و) حدد الاختصاص المواد بعينها، لماذا؟ لأنه بقانون محكمة امن الدولة المادة (٥) منه، القانون اللي بين ايدينا اللي بندرسه، في المادة (٥) منه توجب على محكمة امن الدولة تطبيق العقوبات الواردة في الجرائم المحالة اليها، وارجو ان تراجع المادة (٥) وان اردتم سآقرأها (واجب على رئيس محكمة امن الدولة عندما تحول له جرائم محددة منصوص عليها في القانون ان يطبق العقوبات الواردة في هذه النصوص)، الواقع ليس في القانون الاردني مصطلح اسمه المسائل المالية او الجرائم المالية، ولا فيه مصطلح قانوني اسمه المسائل المتعلقة بالجرائم الاقتصادية

هذا المصطلح غير موجود، عندما تقع جريمة سرقة هل مجرد جريمة سرقة؟ جريمة السرقة يمكن تقع على مال اذا اخذنا بالنص يقول مسائل مالية، هل مجرد سرقة؟ كيف اكيها؟ قانون العقوبات مكيف جريمة السرقة في باب من ابوابه فمن الذي يقول ان هذه جريمة السرقة تتعلق في مسائل مالية، او اقتصادية، او مصرفية، او جمركية، هذا المصطلح بالمخالفة المقترحة غير معروف في القانون الاردني، ثم من الذي يقول ان هذه الجريمة ذات خطورة أو لا؟ الواقع الاصل ان النيابة العامة عندما يصل اليها جريمة هي التي تحقق في هذه الجريمة لتكيفها وتضعها في باب او تحت مادة من مواد قانون العقوبات لتحيلها الى المحكمة ذات الاختصاص، ويا اخوان الاصل ان المحاكم العادية العامة في الاحوال العادية هي ذات الاختصاص العام. واحنا الان امام قانون نحاول ان يكون تشكيل المحكمة من قضاة عادين، فانا لا ارى حقيقة اي حكمة، اولاً كما قلت المصطلح غير محدد غير موجود مين بده يقول لي ان الجريمة سواء كانت سرقة يا اخوان او اساءة اتمان او غش في مال عام ان هذه ذات خطورة او مش ذات خطورة، لازم الواقع بالاول تكيف وفق مادة معينة، هذه المادة معينة يمكن تقول تروح للجهة الفلانية او الجهة الفلانية، المواد اللي ذكرها معالي وزير العدل واحنا حقيقة لما قال انه احنا بدنا بديل للنص واتفق معنا على عدم دستورية الفقرة (ز) قلنا له طيب هات لنا جرائم محددة لندرسها بالمادة لنقول هذه اختصاص محكمة امن الدولة. الحقيقة جاب لنا نصوص والي اشار اليها

هناك نعطيه الاولوية ولهذا هذا امتياز للحكومة. معالي وزير العمل ووزير شؤون رئاسة الوزراء: تلبية على اقتراح الاستاذ حسين باقفال باب النقاش ونصوت لان واضح الامر لانه فيه عندنا شطب الفقرة، وفيه عندنا اقتراح معالي وزير العدل مثني عليه، واقتراح معالي ابوعمد مثني عليه.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح الاخ الاستاذ عبد الكريم خليفا نعدد بعض الاسماء ثم نأتي الى الاقتراح، الدكتور الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي:
بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة هذه الفقرة ان بقيت على حالها دون ان تشطب تقع في خلل قانوني من عدة جهات، الجهة الاولى لا جريمة الا بنص وهنا جرائم بالثلاث بل بالالوف تتعلق بالمسائل المالية والاقتصادية والمصرفية والجمركية، وما هي هذه الجريمة ما حجمها، ما طبيعتها، ما وصفها؟

الخلل الثاني لا عقوبة الا بنص ايضا لا توجد جريمة ولا توجد ايضا عقوبة فتقع في خلل ثاني. بقي ان نفس الفقرة في نهايتها تدل على ان من وضع مشروع القانون يريد شطب هذه المادة والدليل (والتي يقرر مجلس الوزراء احالتها الى محكمة امن الدولة) هذا يدل على ان الاصل كما تدل هذه العبارة ان نحال الى المحاكم النظامية لنحاكم بمقتضى المواد التي ذكرها معالي وزير العدل. والسلطة التقديرية هنا لمجلس الوزراء لنحال الى محكمة امن الدولة، ونحن نعلم ان محكمة امن الدولة محكمة خاصة والمحكمة

من قانون الشركات وقانون العقوبات بعدما راجعناها لقينا اما جرائم بسيطة او حقيقة لا ضير من ان تكون هذه للمحاكم العادية، ولا يعني يعطيها خصوصية معينة هذه الجرائم ان تذهب الى محكمة امن الدولة. ولذلك اللجنة القانونية باجماعها لم تر ان هذه المواد مهم ان تذهب الى المحكمة العادية، انا على ما اعلم باجماعها ومع ذلك، الواقع لو بدني ارجع للنص هذا ما قال مين الجهة اللي بدها تكيف وتقول ذات خطورة حتى تحيلها لمحكمة امن الدولة فكانا بالتالي ما سويتا شيء، يعني بدها تروح النيابة العادية تدقق في هذه الجرائم لما يصل لها علم بالجريمة تدرسها لتكيفها ضمن مادة معينة من مواد قانون العقوبات، ثم اذا كانت جريمة معينة كيف بدها تقرر النيابة العامة انها ذات خطورة واين نوديا لمحكمة امن الدولة او لمحكمة عادية. ويمكن في هذه الحالة الحقيقة يصير دفع بعدم الاختصاص لدى الجهتين بالمحاكم بحيث نترك المحاكم وبالتالي نضيع في عملية الاقتصاد ان هذه والله جريمة امن دولة او جريمة عادية. ويصير الفصل في الجريمة عندما نترك المحاكم ان والله هذه هنا او هنا؟ ونضل تروح بين جهتين تقاضي، او الواقع بالتالي نكون ضيعنا العدالة ولم نخدم العدالة. فلذلك انا حقيقة لا ارى لهذا التعديل او لهذه المخالفة اي مسوغ وارجو ان يوافق على تنسيب اللجنة القانونية كما ورد منها باسقاط الفقرة (ز) واقفال باب النقاش في هذا الخصوص، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، النائب عبد الكريم الدغمي، احنا نعامله كنائب هنا اما

هكذا من الأصول

الخاصة لا تنشأ الا بقانون خاص وبالتالي فلا بد ان تكون عقوباتها منصوص عليها وهذا ما دلت عليه الفقرات من (أ الى و)، ومن هنا حتى نخرج من هذا الخلل من هذه الوجوه جميعا لا بد من شطب هذه الفقرة.

وارجو التصويت على قرار اللجنة القانونية.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: انا مع اقتراح اقفال باب النقاش.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ نايف الحديد.

السيد نايف الحديد: مع ان سماحة الشيخ احد اعضاء اللجنة القانونية اقترح وانني على ما قاله معالي الاستاذ وزير العمل وهو:

طرح الموضوعين الى التصويت، قرار اللجنة القانونية. واقتراح معالي الاستاذ يوسف مبيضين والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، معالي الاستاذ عبدالكريم الدغمي.

معالي وزير العمل ووزير شؤون رئاسة الوزراء: معالي الرئيس، الحقيقة واضحة الامور يعني والموضوع اكتفى نقاش فيه توصية من اللجنة القانونية بشطب الفقرة، وفيه اقتراح من معالي وزير العدل ثبتت عليه انا بوضع مواد محددة والاعتراف بان هذه الفقرة مخالفة

للدستور. وايضا فيه اقتراح معالي ابوعمد والاخوان المخالفين معهم الدكتور ماجد خليفة، والعضو الاخر من اعضاء اللجنة، فارجو ان نصوت على ذلك وننتهي من هذه الفقرة.

معالي رئيس المجلس: اذن الموضوع اصبح واضح، فيه بعض الاخوان مسجلين الاستاذ حمزة منصور، معالي الدكتور ماجد خليفة، الاستاذ محمد المرعر الان سجل، هل ترون اقتراح بالتصويت، نعود على الاقتراحات الابد في معالي الدكتور ماجد خليفة، والاستاذ حمزة منصور، الاستاذ محمد المرعر لم يتكلموا بتجيبوا نستمر فيها؟، طيب الاستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: شكرا معالي الرئيس، توجه هذا المجلس الكريم نحو الابتعاد عن المحاكم الاستثنائية ثقة منه بالمحاکم العادية وضمان للعدالة وكنت ارجو اذا كان الغاء محكمة امن الدولة متجدرا في هذه المرحلة فلا اقل من تضييق اختصاص محكمة امن الدولة، لذا اقترح الموافقة على قرار اللجنة القانونية المتضمن الغاء الفقرة (ز) وذلك لانها لا تقع ضمن القضايا البالغة الخطورة ولست ادري كيف يستكثر احد على القضاء العادي النظر في القضايا الخطيرة وشكرا.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، بقي اثنين، ساعونا فقط اثنين، معالي عبدالرؤف الروابده نقطة نظام.

السيد عبدالرؤف الروابده: سيدي

معالي الرئيس، الحق احق ان يتبع وان كان من حق كل زميل ان يتكلم في هذا المجلس، ولكن النظام الداخلي هو الذي يحكم اطار مناقشات هذا المجلس والمادة (٥٦) منه تقول (لكل عضو ان يطلب من المجلس الاكتفاء بالملذكرة في الموضوع) وقد تم ذلك (المناقش فيه بعد نضوجه عند وقوع اي طلب من هذا القيل اذا وجد من يعارضه يسمه بالكلام لمعارض واحد ثم يوضع طلب الاكتفاء بالتصويت فاذا تقرر الاستمرار في المناقشة بعمل بموجبه)، وانا اري ان المجلس لم يقرر الاستمرار بالنقاشه وشكرا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، نقطة نظام الاستاذ عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي: انا احب ان اقول ان التصويت على اقفال باب النقاش لا يلغي حق الزميل في الكلام خاصة اذا اصر على كلامه، وما دام انهم اثنين اقترح انهم يكملوا لكن يختصروا وبعدها يقلل باب النقاش، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: على كل حال اذا سمح الدكتور ماجد بصفتك ايضا من اللجنة القانونية.

الدكتور ماجد خليفة: انا رفعت ايدي وثلاثة واربعه من زملائي تكلموا قبلي.

معالي رئيس المجلس: اما هذه فلا، اذا سمح لي معالي الدكتور ماجد اما هذه فلا، فالدور مسجل الدكتور ماجد بعده الاستاذ محمد المرعر هؤلاء هم الباقين بعد الاستاذ حمزة. على

كل حال الحق احق ان يتبع، اذا سمحتوا معالي الدكتور ماجد هو من اللجنة القانونية، المخالفة قرأت، ياسيدي قرأت المخالفة ومعاليك قرأت المخالفة ومعاليه باللجنة القانونية واعتقد ان عندما تقرأ المخالفة ومعاليك باللجنة القانونية هذا يشت، هي القضية ليست دفاع هي وجهة نظر ويصوت عليها الان يعني هل هناك خلاف بين معاليك ومعالي الدكتور ماجد بنفس المذكرة، ومعاليك تحدثت مرتين.

الدكتور ماجد خليفة: الحقيقة انا حاب اصنع توضيح بخصوص موضوع المخالفة فاذا سمحت لي.

معالي رئيس المجلس: يا سيدي تفضل، تفضل معالي الاخ.

السيد ماجد خليفة: معالي الرئيس، والاخوة الزملاء.

نحن نبحث هنا في موضوع اختصاص لمحكمة امن الدولة ولا نضع قواعد قانونية لموضوع العقوبات ولنشرع العقوبات، نحن نذكر هنا اختصاصات وهناك سابقة في كثير من المحاكم حددت اختصاصات دون ان تحدد المواد التي تنظر فيها المحكمة المختصة. وذلك وارد في اصول المحاكمات الجزائية، هنالك محكمة الصلح ومحكمة البداية الجزائية التي تنظر في الجنيح وتنظر في الجنايات وتنظر في المخالفات دون ان تذكر المواد القانونية اللازمة لكي تنظرها. وهنالك ايضا اختصاصات محكمة العدل العليا لم تحدد بالنص ان محكمة العدل العليا سوف تنظر في القانون الفلاني والقانون

هكذا من المأهول

الفلاحي، أو المواد القانونية الفلانية ولذلك جاء الاقتراح هنا في موضوع «ز» الذي تقدمنا به كمخالفين وهو بان هنالك جرائم تقع على أمن الدولة وصفتها انها جرائم اقتصادية او مالية او قومية قد تؤثر بصورة او باخرى على الامن الاقتصادي في البلد. ولذلك ارتوي من باب المصلحة ونحن نشرع هنا في اختصاصات لمحكمة امن الدولة ان يوضع هذا النص وهناك مجال لان توضع تشاريح مستقبلية تحدد عقوبات محددة لجرائم موصوفة بانها جرائم اقتصادية. فمن الممكن ان يكون هنالك نسق قانوني في التشريع بان محكمة امن الدولة تختص ايضا بالنظر في الجرائم الواقعة على امن الدولة وان تكون صفتها اقتصادية، هذا ما اردت ان اوضحه، وشكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ محمد المعمر آخر المتحدثين.

السيد محمد المعمر: معالي الرئيس، ان الذي جرى في ازمة الخليج وتعرض البلد لتهريب المواد الغذائية وتخزينها والتصرف بها بما يتناقض ومصلحة المواطنين احدث في البلد هزة كبيرة تناولت صموده وامنه وكان تأثيرها كالحرب، وما حدث في البلد من ازمة مالية نتيجة تهريب العملة الصعبة والتلاعب بالصرف وكذلك قضية السمعة وما تبعها من مشاكل نفسية كل هذه لها وقع كبير على الثقة والمصلحة العامة. انني ارى ان تحدد المواد التي تتناولها هذه الفقرة من المواد الجزمية ولا بد ان يكون هناك من الجرائم المالية والتموينية والاقتصادية والمصرفية ما هي اكثر خطر من تهريب المخدرات وغيرها

من المواد التي شملتها محكمة امن الدولة، ان هذه القضايا اولى من غيرها بعد ان تحدد المواد القانونية التي تتعلق بها، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: وشكراً استاذ محمد المعمر، الان نعود الى الاقتراحات ونبدأ بالابعد، تنسب اللجنة هو الاقرب والابعد منه هو اقتراح معالي الاستاذ يوسف مبيضين ومعالي الدكتور ماجد ويقرا، الاستاذ ليث نقطة نظام.

السيد ليث الشيللات: سيدي الابعد يعني يجب ان نأخذ الموضوع بشكل منطقي مع الاحترام للرأي الذي طرح، الابعد هو اقتراح اللجنة في هذه النقطة لانه اذا لم يتم اقتراح اللجنة هنالك امر اقرب ما اقترحه معالي الوزير وانا حقيقة اعتبر اقتراح معالي الوزير واقراه بان المادة التي جاءت منه انها غير دستورية تلغي المادة التي قدمها في المشروع اصلا لانه ليس تعديلا رأياً مقابل رأي وانما عاد معالي وزير العدل عن رأي الحكومة الاول واقراه بانها غير دستورية. فعندنا رأيين رأي اللجنة ورأي الحكومة وما بينهما رأي الاستاذ يوسف مبيضين، لذلك ارجو ان نطرح رأي اللجنة ثم رأي معالي الوزير ثم رأي الاستاذ يوسف مبيضين، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا أخ ليث، لكن اقول ان هذا ايضا مخالف لما هو متبع في الاقرب والابعد، هناك مشروع قانون ورد من الحكومة وهناك تنسب من اللجنة المعتمدة، اللجنة القانونية، وهناك استثناء او مخالفة من بعض اعضاء اللجنة القانونية. فمن الابعد تنسب اللجنة القانونية ام اقتراح بعض المواد

اللجنة القانونية؟ الابعد هو الجزء وليس الكل.

ثانيا: انا اقول مع احترامي لاقتراح معالي وزير العدل، انا كمجلس هنا قدم الي مشروع مقدم من الحكومة ومعاليه يقترح اقتراح مخالف لمشروع الحكومة الان شفويا، فانا ابحت ما هو مطروح امامي كمشروع مقدم من الحكومة فأبدأ بالابعد وهو اقتراح جزء من اعضاء اللجنة القانونية وهو الابعد ثم اطرح قرار اللجنة. اما ان كان الاخ معالي وزير العدل يقدم مشروع جديد غير مشروع الحكومة فيحتاج الى تقديمه رسميا الى المجلس وينظر به من اللجنة القانونية، هذه هي الاصول وهذا هو ما هو متبع في مثل هذه الحالات. فنبدا باقتراح معالي الدكتور ماجد خليفة ومعالي الاستاذ يوسف مبيضين، ويقرا الاخ الامين العام، نقطة نظام معالي وزير العمل.

معالي وزير العمل ووزير شؤون رئاسة الوزراء: شكرا معالي الرئيس، الحقيقة ارجو ان تتعامل الرئاسة الكريمة مع اقتراح معالي وزير العدل بصورة دستورية كالتالي، الحقيقة ان اختلف مع اجتهاد الرئاسة الكريمة حول اقتراح معالي وزير العدل مع احترامي لاجتهادها، وزير العدل عندما يحضر في اللجنة القانونية وله حضور بمقتضى النظام الداخلي، يحضر مناقشات اللجنة، اقتنع بان الفقرة (ز) فقرة غير دستورية لذلك هو اقترح مادة جديدة لان اللجنة القانونية اخذت بالشطب نهائيا، اخذت بشطب هذه الفقرة، واقتنع معها بان هذه الفقرة غير دستورية. على كل حال حلاً للاشكال اذا كان هذا خلاف بالاجتهاد بيننا وبين الرئاسة

الجليلة اقترح او اتبنى اقتراح معالي وزير العدل انا ككاتب في هذا المجلس وارجو ان يثنى عليه من قبل الاخوان وان يطرح للتصويت وشكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الشيخ علي الفقير نقطة نظام.

الدكتور علي الفقير: الحقيقة ما دام قد ذكر رئيس اللجنة القانونية وايداه ايضا معالي وزير العدل بان ما ورد بالفقرة (ز) مخالف للدستور، اذن لا تطرح للتصويت وفق النظام الداخلي لانها غير دستورية لذلك ليست في موضع نقاش، ويبقى عندئذ اقتراحان آخران، اقتراح معالي وزير العدل، واقتراح معالي الاستاذ يوسف مبيضين فقط هؤلاء الذين يطرحان للنقاش فقط والتصويت.

معالي رئيس المجلس: وتنسب اللجنة الدكتور علي.

الدكتور علي الفقير: لا انتهى لان هذا غير دستوري، هذه الفقرة غير دستورية، ما دامت هي غير دستورية اذن هي مشطوية تلقائيا بدون تصويت، هي مشطوية تلقائيا.

معالي رئيس المجلس: وهذا يحتاج الى اقرار انها غير دستورية.

الدكتور علي الفقير: اتفق النواب واتفقوا مع الحكومة كلهم اتفقوا على عدم دستورية هذه الفقرة.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت لي اللجنة تقول انها توصي بشطبها لانها غير دستورية، ولهذا هناك تنسب من اللجنة وهو

الأصل، اللجنة تنسب وهناك تنسب من اللجنة القانونية بشطب هذا الجزء من المادة هذا التنسب هو الذي تقدمه.

الدكتور علي الفقير: معالي الرئيس، ليس هنالك في هذا المجلس من يخالف في عدم دستورية هذه الفقرة.

معالي رئيس المجلس: هذا لم يطرح اذا سمحت لي، هذا بده قرار اذا سمحت، هناك تنسب لجنة، وتنسب اللجنة بما هو طرحه على المجلس.

الدكتور علي الفقير: اذا سمحت لي معالي الرئيس اكمل كلامي اذا كان هناك اتفاق عام بأنها غير دستورية.

معالي رئيس المجلس: ما فيه تصويت عليها حتى اقول اتفاق عليه هذا الكلام اذا سمحت لي يحتاج الى قرار، الاتفاق ليس أنه مجرد ما رفع يد اثنين ثلاثة أصبح قرار يحتاج القرار الى تصويت هذا قرار المجلس، تفضل استاذ عبدالحفيظ.

السيد عبدالحفيظ علوي: بموجب النظام الداخلي ينظر في الاقتراحات المقدمة قبل اقفال باب النقاش ولا يقبل اي اقتراح يطرح بعد اقفال باب النقاش، ولذلك اقتراح معالي وزير العدل، مع احترامي للذي تبناه زميلنا ابو فيصل، مخالف للنظام الداخلي مع احترامي للثنتين. ولذا اري ان تمضي في التصويت على الاقتراحات التي كانت قبل اقفال باب النقاش، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ ليث شيبلاط نقطة نظام تفضل.

السيد ليث الشيبلاط:

اولا: الاقتراحات سيدي كانت قبل، هذا مرة ثانية اعيد الاقتراح، الاقتراحات كانت قبل اقفال باب النقاش.

ثانيا: معالي الرئيس النقطة الدستورية لا تحتاج الى تصويت خاصة اذا اتفقت الحكومة نفسها التي قدمت المشروع عادت على لسان ناطقها الرسمي في هذا القانون وزير العدل يقول انها غير دستورية وتقدم بمشروع بديل للحكومة، هكذا يجب ان نفهم ماذا جرى. إذن الان عندنا مشروع الحكومة تم تعديله ولها الحق بذلك دستوريا وعندنا قرار لجنة ارجو ان يفهم الموضوع هكذا.

معالي رئيس المجلس: انا افهم اخواني لم اسمع من الاخ رئيس اللجنة ومقرر اللجنة ان هناك مشروع للحكومة قدم جديد غير ما هو مكتوب انا التزم بما هو مكتوب، ورئيس اللجنة هو المخول ان يقول قدم ام لم يقدم ويفسر لنا ذلك، تفضل الاخ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: انا اعتقد من حيث المبدأ ان كل قرار للجنة القانونية يجب ان ينال موافقة هذا المجلس او رفضه وبالتالي لابد من التصويت على قرار اللجنة القانونية. فيما يتعلق بموافقة الحكومة، طبعاً ووزير العدل ناطق باسم الحكومة، على عدم دستورتها يعني ذلك ان من له حق التصويت من جهة الحكومة ان يصوت على عدم الدستورية ايضا، ولذلك اعود واقول ان قرار اللجنة القانونية بحاجة الى تصويت.

معالي رئيس المجلس: وهو اذا سمح الاخ رئيس اللجنة ما هو طروح ان قرار اللجنة

هو المعتمد لدى هذا المجلس، لكن من حيث حساب الابدع ما هو مقدم لي خطيا من مشروع مقدم من الحكومة وما هو منسب من اللجنة القانونية هذا هو ما عندي لاطرحه واطرح الابدع ما هو مقترح هنا في هذه الجلسة، هذا تفسيري لما هو ابعد، والان نقطة نظام استاذ داوود.

السيد داود قوجق: الواقع التعليق على دستورية التصويت على الفقرة غير الدستورية، الدستور يوضح في المادة (١٢٢) من هو صاحب الحق في تفسير الدستور وبالتالي الدستور لا يعطي لهذا المجلس حق تفسير الدستور، واذن لا نستطيع ان نشطب مادة معينة او فقرة بحجة عدم دستورتها. ونص الدستور واضح (للمجلس العالي المنصوص عليه في المادة (٥٧) حق تفسير احكام الدستور اذا طلب اليه ذلك بقرار صادر من مجلس الوزراء او بقرار يتخذه احد مجلسي الامة بالاكثرية المطلقة) اذن نحن لسنا اصحاب الحق في تفسير الدستور وانما نعود الى المجلس العالي لتفسير الدستور وبالتالي يجب ان يصوت على كل المواد، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ مقرر اللجنة.

السيد المقرر: ليست القضية هنا قضية تفسير الدستور اصلا، لسنا بصدد تفسير مادة من مواد الدستور حتى نقول ماذا يقصد بهذه المادة. هنا مادة قانونية حتى الدستورية هنا لو وقف والتي يقرر مجلس الوزراء احوالها الى محكمة امن الدولة هنا التي جعلت هذه العبارة

غير دستورية، لو وقف عند الاقتصادي تصبح دستورية فعلا لكن هنا ان مجلس الوزراء هو الذي يحيل ويخصص المحكمة لا تنظر المحكمة ولا تكون الابقانون. فالعبارة التي اضيفت بعد كلمة الاقتصادي هي الاشكال في هذه القضية. ومن هنا كان تنسب اللجنة شطب العبارة كلها سواء كانت يشترط فيها قرار مجلس الوزراء او غير ذلك وانا ايضا اكرر ان يصوت وان نهي المشكلة، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: معالي الاستاذ عبدالرؤف الروابده، ارجو ان يكون اخر المتحدثين حتى نصوت على المطروح نقطة نقطة.

السيد عبدالرؤف الروابده: شكرا سيدي الرئيس، وارجو ان يأخذ كلامي ببساطة متناهية، النظام الداخلي ينص على ان رئيس المجلس هو الذي يرعى تطبيق الدستور، ولا نذهب الى المجلس العالي لتفسير الدستور الا عند الاختلاف في الفهم. أما وان الحكومة تقرر ان الفقرة غير دستورية واللجنة القانونية تقول انها بنصها غير دستورية، اعتقد انه ليس من حق رئاسة المجلس ان تطرح التصويت على المجلس بقبول المادة او رفضها لاني سافترض ان المجلس صوت على بقائها فكأنما صوت على امر غير دستوري، الاصل اذا انضحت الصورة في ذهن الرئاسة الجلييلة ان الفقرة غير دستورية نرفض طرحها للنقاش لعدم دستورتها والسوابق الدستورية في هذا الامر واضحة في كتاب احكام الدستور وانا جاهز لاحضارها من المكتبة الان.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي الاخ

هكذا من الشاغل

هكذا من الأعمال

أبو عصام، لم يصلي خطباً ورسمياً إن هذا غير دستوري. الآن ما هو مقدم في الآن قرار مكتوب بتسبب من اللجنة القانونية مشكلة من هذا المجلس وهناك مخالفة من بعض أعضاء اللجنة القانونية وهذا ما تقدم لي. أما إن القضية دستورية أو دستورية غير مطروح أصلاً، أنا لم أطرح الموضوع أنه دستوري أو غير دستوري، ما أطرحه فقط تسبب لجنة قانونية حسب الأصول، غير مطروح إطلاقاً موضوع أنها دستورية أم غير دستورية، لم يصلي شيء خطي حتى أقول أنه كذا أو كذا. الآن أنا ملزم بموجب النظام أن أطرح تسبب اللجنة القانونية وما يخالف هذا القرار فقط، أنا غير مستعد ولا يوجد شيء أبحت به دستورية أو عدم دستورية هذا الموضوع، أنا أطرح فقط تسبب اللجنة وما يخالف تسبب اللجنة، هذا ما هو عندي وأي مخالفة ثانية تقدم لي.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكراً للرئاسة الجليلة على مقاطعتي وشكراً لما خليني أكمل سيدي وأحلمني أنا قد أكون أنا اللي نرظرت إذا بتمر إن أسكت أنا جاهز.

معالي رئيس المجلس: لا عفوا تفضل أخي، أرجو إن فصل إذا سمحتوا بوضوح أخ أبو عصام، غير مطروح إطلاقاً دستورية وعدم دستورية. أنا ما أطرحه بكل وضوح وبساطة أنه مشروع قانون مقدم من الحكومة قدم للجنة القانونية اللجنة القانونية قدمت لهذا المجلس تسبب وأنا أنظر بالتسبب وما يخالف التسبب. هذا ما هو المطروح، أما أي أخ من الإخوان قال دستورية أو عدم دستورية أنا غير

ملزم بهذا وأنا لا ألزم به إطلاقاً إلا أن يقدم من لجنة قانونية ومن يخالفها أو من يؤيدها، الأستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: ياسيدي معالي الرئيس.

إن ورد الحديث عن مخالفة دستورية همسا أو مهمة تتحرك الرئاسة الجليلة لأن وظيفتها رعاية تطبيق الدستور ولا تنتظر أن يكتب لها خطباً، لقد أثارت الحكومة الموقرة في هذا الاجتماع عدم دستورية هذه الفقرة، وأشار رئيس اللجنة القانونية ومقررها عدم الدستورية فلم يبق إلا أن نعلن ذلك في الصحافة يا سيدي.

أنا اتقي على الرئاسة الجليلة أن لا تطرح البحث في هذه الفقرة وإنما في التعديل، أيضاً أخواني الذين خالفوا في اللجنة القانونية نجحت مخالفتهم عن الأثر الدستوري للفقرة وجاءوا بصياغة تبعد المخالفة الدستورية، ومعالي وزير العدل في اللجنة القانونية طرح نفس الاقتراح الذي طرحه هنا ونوقش من منطلق الدستورية كانت المناقشة، إن كان هذا الأمر وفهمي يختلف عن فهم سعادة رئيس اللجنة وسعادة مقررها أرجو أن يوضحوا ذلك مع اعتذاري سلفاً إن كنت قد استشرت الرئاسة ولم يكن ذلك في بالي.

معالي رئيس المجلس: يا سيدي ليست هذه قضية أبو عصام، الأستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكراً سيدي الرئيس.

أرجو أن أهدى مرة ثانية إن الحكومة

معالي رئيس المجلس: إذا سمحت ماهي نقطة النظام شيخ علي؟

الدكتور علي الفقير: هذه نقطة النظام.

معالي رئيس المجلس: إذا سمحت وأبكم يطرح على التصويت إلى الأخوان.

الدكتور علي الفقير: نحن نتكلم الآن عن تصويت عن قضية مخالفة للدستور، لا يصوت عليها إلا أنها مخالفة للدستور.

معالي رئيس المجلس: ما عندي شيء، مقدم أنها مخالفة للدستور.

الدكتور علي الفقير: من مهم يقدم خطباً هذا موضوع نقاش ومطروح معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: طيب هذه ليست نقطة نظام إذا سمحت.

الدكتور علي الفقير: ما بدنا نسجل على المجلس هذا أنه خالف الدستور مراراً.

معالي رئيس المجلس: الدكتور حسني الشيباب.

الدكتور حسني الشيباب: شكراً معالي الرئيس.

أنا اعتقد أننا تناقش خارج الموضوع، لستنا بصدد نقاش دستورية أو لا دستورية هذا النص القانوني، ببساطة معالي الرئيس لأنه ليس اختصاص هذا المجلس في أن يحسم خلافاً حول دستورية نص قانوني أو عدم دستوريته، وإذا كان موضع خلاف فلا نحسم فيه، نحيله إلى

مجتمعة والمجلس مجتمعاً ليس جميعهما الذين يقرران الدستورية من عدم الدستورية، الواقع أننا أمام قرار للجنة القانونية لا بد أن يقرر المجلس الأخذ به أو رفضه ولستنا بصدد تفسير أنه دستوري أو لا دستوري، هذا المجلس كله راعي الدستورية والحكم كله حكم دستوري، عندما نرى الواقع أنه فيه تجاوز على الدستور لنا أن نقول اجتهدنا أن هذا غير دستوري، لكن لستنا نحن مجتمعين نقرر الدستورية أو عدمها.

لذلك أرجو إقفال باب النقاش والتصويت على المخالفة ابتداءً ثم على قرار اللجنة القانونية.

أصوات: نفي على هذا.

معالي رئيس المجلس: هذه التثنية للمرة الثالثة، إذا أردتم أن نلتزم بالقرار هذه المرة الثالثة يصوت على إقفال باب النقاش ونحن نعرض ما هو معروض علينا، نقطة نظام للشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

أذكر باننا في هذا المجلس الكريم قد ناقشنا قضيتين وصار فيها نقاش حول دستورية النص أو عدم دستورية النص، ورغم التوضيح والتبيين من بعض الأخوة النواب أن هذا غير دستوري رفع القرار بالعكس إلى مجلس الأعيان، مجلس الأعيان اعتبر هذا غير دستوري ورفضوا الأمر إلى لجنة تفسير الدستور واعتبروه غير دستوري ولذلك رد على المجلس الكريم، نحن لا نريد أن نسجل سوابق لهذا المجلس متكررة لأنه يخالف الدستور.

الجهة المختصة حسب الدستور، فقط اريد ان اقول انه لا يجوز شطب هذه الفقرة بناء على سبب انها غير دستورية، نحن لا نأخذ به هذا اجتهد لجنة قد تختلف معها، ان اتفقنا معها ام اختلفنا معها في الحالتين نحن لسنا الجهة المؤهلة للحكم بدستورية او عدم دستورية هذا النص.

فمن هنا ارى ضرورة اعتبار تنسيبات ثلاثة مقدمة الى هذا المجلس، تنسيب اللجنة معالي الرئيس، والاقتراحات الاخرى ايها ابعد وايها اقرب هذا نقرره في نقاشنا، اما تنسيب اللجنة فيجب ان يبقى على اعتباره احدى الاقتراحات وارجو وقف النقاش في هذا الموضوع وشكرا.

معالي رئيس المجلس: الكلمة الاخيرة لمعالي الاستاذ سليمان عرار.

السيد سليمان عرار: الحقيقة الكلام اللي قاله الاستاذ داود قورقق واللي كرره بعض اخواني واخرهم الدكتور حسني هو الصحيح، احنا لسنا ببحث دستورية او عدم دستورية. والدستوري لا يقرره لا معالي رئيس المجلس مع الاحترام الكبير ولا المجلس بأكمله، اذا كان النص دستوري او غير دستوري فهذا من شأن جهات اخرى نص عليها الدستور في صلبه.

الان يا سيدي المبحوث هو اي اقتراح سنبدأ به؟

الاصل وهذا اللي يمكن اسمح لي سيدي الرئيس ان اخالفك فيه الاصل اللي نقيس عليه

البعد والقرب هو النص اللي جاي من الحكومة النص الاصلي، ابعدهم عنه هو الشطب اي قرار اللجنة. فيجب ان نبدأ بطرحه وبعد ذلك تطرح سيادتكم الاقتراحات الاخرى ان لم ينجح الاقتراح الاول اللي هو قرار اللجنة.

معالي رئيس المجلس: والتعديل المقدم.

السيد سليمان عرار: يطرح بعد طرحك لقرار اللجنة، الابدع سيدي الرئيس هو الشطب شطب المادة برمتها.

معالي رئيس المجلس: ليس الشطب بحد ذاته اقتراح وانما هو قرار اللجنة.

السيد سليمان عرار: هو قرار اللجنة يعامل كاقترح سيدي، يعامل كاقترح للجنة.

معالي رئيس المجلس: هو اقتراح للجنة الشطب.

السيد سليمان عرار: يطرح هو اولاً فان نجح انتهينا، ما نجح نبدأ في مقترحات اخرى.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح الاخوان ما دام هو الابدع شطب كما يفسره الاخوان فنطرح الاقتراح بشطب المادة وهو اقتراح للجنة القانونية، من يوافق على ذلك؟ تعد الاصوات. السيد الامين العام: ٤٠ - ٦٨

معالي رئيس المجلس: ٤٠ - ٦٨ ويوافق على قرار اللجنة القانونية بشطب هذه الفقرة من المادة (٣)، البند الذي يليه السيد المقرر.

السيد المقرر:

عُضْرُ الْجُلُوسَةِ الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ مِنَ الدَّوْرَةِ الْاَسْتِثْنَائِيَةِ الْاَوَّلَى لِلدَّوْرَةِ الْعَادِيَةِ الثَّانِيَةِ الْمُنْعَدَةِ فِي ٢٥/٨/١٩٩١ م ٢٣

قرار اللجنة القانونية	المادة ٤ - يُلغى نص المادة ٧ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-	المادة ٤ - يُلغى نص المادة (٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:	المادة ٧ - يُلغى نص المادة ٧ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:
المادة ٧ - لوزر العدل في القضايا المتصلة بحكام هذا القانون ان يعين النائب العام او احد مساعديه ليقوم بوظيفة النائب العام، كما له ان يعين مدعيًا عامًا او اكثر ليقوم بوظيفة المدعي العام وفقًا للصلاحيات المنطاعة لكل منها في قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٩١ واي قانون يصدره او يجل عليه.	المادة ٧ - لوزر العدل في القضايا المتصلة بحكام هذا القانون ان يعين النائب العام او احد مساعديه ليقوم بوظيفة النائب العام، كما له ان يعين مدعيًا عامًا او اكثر ليقوم بوظيفة المدعي العام وفقًا للصلاحيات المنطاعة لكل منها في قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٩١ واي قانون يصدره او يجل عليه.	المادة ٧ - لرئيس جهة الازكان العامة للقوات المسلحة الاردنية في القضايا المتصلة بحكام هذا القانون، ان يعين مدير القضاء العسكري او احد مساعديه ليقوم بوظيفة النائب العام، كما له ان يعين ضابطًا او اكثر ليقوم بوظيفة المدعي العام وفقًا للصلاحيات المنطاعة لكل منها في قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٩١ واي قانون يصدره او يجل عليه.	المادة ٧ - يجوز للقائد العام للقوات المسلحة في القضايا المتصلة بحكام هذا القانون ان يعين ضابطًا او اكثر كلجنة تحقيق لتتولى بوظيفة المدعي العام كما يجوز له ان يعين المشاور المدني للحجش العربي الازدي او احد مساعديه ليقوم بوظيفة النائب العام وفقًا للصلاحيات المنطاعة لكل منها في قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٧٦) لسنة ١٩٥١ واي تعديل يطرا عليه او اي قانون يجل عليه.

معالي رئيس المجلس: دور الاستاذ يوسف مبيضين تفضل.

السيد يوسف مبيضين: ارى خلافا لرأي الاكثرية المحترمة في اللجنة القانونية انه عندما تلغى المادة (٧) من القانون الاصلي يتساعض عنها بالنص التالي:

معالي رئيس المجلس: معالي ابو محمد هذا الان قدم ولا قدم للجنة في الاساس.

السيد يوسف مبيضين: الان قدمته اقتراح مش مخالف.

معالي رئيس المجلس: تفضل معالي ابو محمد.

السيد يوسف مبيضين: اولا اريد ان احدث قبل اقرار النص، نحن في بحث المادة (٧) في تشكيل محكمة امن الدولة راعينا بان محكمة امن الدولة تحاكم عسكريين ومدنيين ولذلك كان من دواعي اضافة العسكريين الى تشكيلة المحكمة كونها تحاكم عسكريين. لذلك ارى ان هذا ينسحب ايضا على النيابة العامة لان القضايا كما ذكرت التي تعرض على محكمة الدولة تعرض قضاياا لمدينين او تعرض قضاياا لعسكريين، فلا يصح ان تكون النيابة مدنية بينما القضية يحاكم بها عسكريين، لذلك ارى ان يكون النص على الوجه التالي:

لوزير العدل بتشبيب من المجلس القضائي في القضايا المشمولة باحكام هذا القانون المتعلقة بجهات او اشخاص مدنيين أن يعين احد النواب العامين او مساعديهم ليقوم بوظيفة النائب العام وان يعين مدعياً عاماً او اكثر

ليقوم بوظيفة المدعي العام، وكذلك لوزير الدفاع في القضايا المشمولة باحكام هذا القانون المتعلقة بالعسكريين ان يعين مدير القضاء العسكري او احد مساعديه للقيام بوظيفة النائب العام كما له ان يعين ضابطاً حقوقياً او اكثر ليقوم بوظيفة المدعي العام وذلك وفقاً للصلاحيات المعطاة لكل منهم في قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١، واي قانون يعدله او يجل محله.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير العمل.

معالي وزير العمل ووزير شؤون رئاسة الوزراء: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة الاقتراح من عضو اللجنة القانونية مخالف لقرار اللجنة، الاصل ان قرار اللجنة بهذه المادة جاء بدون مخالفة من اعضاء اللجنة، والاستاذ ابو محمد عضو في اللجنة القانونية وكان عليه ان يكتب مخالفته كما كتبها في مواد اخرى. لذلك فهذا الاقتراح مرفوض شكلاً ولا يجوز ان يقدم اقتراح بعد ان يأتي الى المجلس قرار اللجنة القانونية الذي يفترض انه شارك به معاليه، لا يجوز ان يقبل هذا الاقتراح من الناحية الشكلية وهو مخالف للنظام الداخلي وارجو عدم اعتباره اقتراح، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: معالي ابو محمد. السيد يوسف مبيضين: اذا رجع المقرر الى المخالفة المعطاه على المادة (٧) ليجد في اسفلها ما يشير الى انني اخالف المادة (٧) فاذا رجع لها يجد هذا النص.

معالي رئيس المجلس: هل قرأت الاستاذ مقرر اللجنة؟

السيد المقرر: المخالفة موجودة، الحقيقة موجود وكذلك ان يكون حق التنسيب المبين في المادة (٧) الى وزير الدفاع موجود.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبد الحفيظ علاوي.

السيد عبد الحفيظ علاوي: بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس، الحقيقة يا اخوان المتهم سواء كان مدنيا ام عسكريا هو متهم والمهم عندنا نوع الجريمة حقيقة، ونوع العقوبة لا يتأثر بصفة الشخص. ولذلك يميناً الجرائم ولا يميناً الشخص. اضافة الى ذلك فانه انسجام مع المادة الثانية التي اقرها المجلس الكريم فان المحكمة بشكل عام اخذت صفة المدنية، بمعنى أن المجلس القضائي هو الذي يسمي القضاة او ثلاثة منهم او اكثرهم وانسجاماً مع هذا فان وزير العدل هو الذي يفترض ان يعين النائب العام او احد مساعديه، وحتى لا يحصل تنازع اختصاص ونحن دولة واحدة وجهة واحدة وهدف واحد فبلاش نعمل اختصاص والي كان عسكري زمان يصير عنده نوع من الحماس للعسكريين عنده حماس للمدني. نحن مواطنين ومسؤولين ويجب أن نطور القضاء حقيقة ان نصل الى القضاء الواحد المدني (١٠٠٪). وإن كانت عقولنا وواقعنا لا يتسع لهذه القضية الان فلا بد أن نسير فيها على الأقل ولو بحدود (٦٠٪). فانا ارى ان يبقى النص كما جاء من اللجنة القانونية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس، ما ورد في المادة (٧) هو امر يتعلق بالمخالفات من القوات المسلحة، وكما نعلم ان في هذا البلد محاكم عسكرية خاصة وكذلك محاكم مدنية، واولجنا في مشروع هذا القانون محكمة مختلطة هي محكمة امن الدولة، الاصل فيها ان تكون محكمة مدنية ويمكن الاستعانة بقضاة عسكريين وحددنا العدد (٢). باعتقادي ان القضية اذا كانت عسكرية بحته من الفها الى ياتها ما الذي يمنع من ان يكون مدير القضاء العسكري هو النائب العام الذي يشكل هذه المحكمة في هذه القضايا، خاصة وانه يتم بحث امور لا ينبغي ان يطلع عليها غير العسكريين. ولذلك منع رئيس هيئة الاركان او وزير الدفاع من هذه الصلاحية هو في الواقع اخذ المحاكمات العسكرية الى السلك المدني وربما لا يكون القاضي مطلعاً احياناً على ما يضر وما ينفع في قضايا العسكريين، فقد تكون القضية عسكرية بحته لا يعرفها الا عسكري، فلذلك يعرف ان هذه جريمة، بينما لو عرضت على امر مدني قد لا يرى فيها جريمة. فلذلك ارى ان يبقى النص واؤيد مقترح معالي الاستاذ يوسف مبيضين وهو ان يبقى صلاحية لرئيس هيئة الاركان بتشكيل المحكمة يمثل هذه القضايا المشمولة بهذا القانون وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: ارى ابتداء ان

هكذا من الأصل

المجلس الكريم يناقش الان مادة مقدمة من صفحة غيايبا، الواقع فيما يتعلق بالتشريع الذي يتسم بالدقة والعناية باعتقادي اي اقتراح خاصة اذا كان من صفحة يجب ان يكون امام اعضاء المجلس الكريم لكي يناقش بعلمية وموضوعية وباسلوب تشريعي سليم.

الاقتراح المقدم يقول:

لوزير العدل بتنسيق من المجلس القضائي، هذه لأول مرة بالتشريع في الاردن واعتقد حتى في العالم ينسب ان المجلس القضائي سلطة مستقلة هي صاحبة القرار بكل ما هو قضائي. فهنا المجلس القضائي ينسب ووزير العدل يقرر وهذا ارى فيه اعتداء على القضاء تحت ظن اننا نصف القضاء او احيانا نجاهل القضاء، يعني انه يا قضاء ما نزعل انا اعرف كيف تأتي مثل هذه الاقتراحات، لا يجوز ان يقال ان المجلس القضائي ينسب ووزير العدل يقرر ابتداء.

اما فيما يتعلق بالعسكري او غير العسكري. يا اخوان النيابة عبارة عن تخصص وتأهيل، المفروض ان يكون المحقق يتبع والنيابة العامة يتاح فيها كل الضمانات نتيجة تأهيل طويل من جهة قضائية، والاصل وحدة القضاء. العسكري والمدني عندما يحاكموا عن جريمة واحدة لازم يحاكم امام جهة قضاء واحدة ويجب ان يكون المحقق محقق جهة قضائية واحدة، جريمة زي جريمة مخدرات، جريمة المخدرات او المفرقات او امن الدولة الداخلي او الخارجي او التجسس سواء جاءت من مدني او عسكري هي نفس الجريمة بكل اركانها ويجب ان

يحاكم امام قضاء واحد ولا سرية على القضاء، لا أقدر أن أقول ان والله لأنه عسكري هذا سر لا يسمعه الا العسكري، الاصل انه لا توجد سرية على القضاء والاصل ان النيابة جهة قضاء تحقق والاصل ان فيها تأهيل وتأتي من القضاء. وهذا القاتون استهدف حقيقة ان يوفر الضمانات في التحقيق وان يكون هناك ضمانات ايضا في مرحلة المحاكمة. وارجو ان اشير اخيرا أنه احنا في المرحلة يا اخوان اللي ما تأتي نقن القوانين الاستثنائية في القوانين العادية. احنا الان امام قانون عادي يتعلق بمحكمة خاصة لكنها محكمة عادية تحاكم الجميع ما تأتي الواقع تحت تأثير المرحلة الاستثنائية اللي كنا نطبق فيها المحاكم العرفية تأتي لاحكام عرفية نقننا في قوانيننا العادية. نرجو ان نكون جميعا بذهنية العودة الى القوانين العادية المدنية ما تأتي ونحن في مرحلة تحول ديمقراطي نبقي في ذهنية كيف الاحكام العرفية نقننا في قوانيننا الخاصة. يا اخوان أرجو أن أقول مرة اخيرة ان البلاد التي فيها يحاكم امن دولة واللي نقلنا عنها هي نفسها بطلت عنها، فرنسا اللي نقلنا عنها قانون محكمة امن الدولة لم يعد يوجد فيها محكمة امن دولة. كل شيء عاد العسكريين والمدنيين الى المحاكم العادية، لكن من مشاكلنا انه ننقل قوانين عن بلاد براحل يمكن قبل (مائة) سنة وننقل نقلا البلاد اللي قبل (مائة) سنة وهي بتبطل عنها واحنا نظل متمسكين فيها، على الاقل يا اخوان اجنا الان نضع قانون عادي في مرحلة عادية بعد انتهاء القوانين الاستثنائية، ما تأتي وننقل من القوانين الاستثنائية ونضعها في القوانين العادية، ارجو ان يراعي ذلك وشكرا.

معالي رئيس المجلس: تفضل معالي يوسف مبيضين.

السيد يوسف المبيضين: الحقيقة انا استغرب ان يتحدث سعادة رئيس اللجنة بمثل هذا الحديث ويقول انه يعرف الاسباب التي دعت الى وضع كلمة تنسيق من المجلس القضائي وهو يعلم ان هذه الكلمة ثقيلة جدا وانا اسف ان اسمعها منه مرة اخرى، لكن اريد ان اقول لسعادة رئيس اللجنة بان هذه الكلمة لا توجه الى هذا الاقتراح بل توجه الى المجلس الكريم بجمعه، لانه اقر في الجلسة التي سبقت بان يكون التنسيق من المجلس القضائي وقرار من مجلس الوزراء وارجعوا الى المادة (٢) تجدون ذلك فيها وهذا ليس جديد. الامر الحقيقة ليس بحث فرنسا والمانيا، الان احنا تناقش قانون محكمة امن دولة هذه المحكمة تحاكم عسكريين وتحاكم مدنيين، المدنيين يتولى اختيار القضاة كما يعلم كل قانوني بان المجلس القضائي هو المسؤول عن تحركات القضاة وعن نقلهم وعن انتدابهم، فهو الذي ينتدب ووزير العدل يقر هذا التنسيق وبالتالي يعين احد النواب العامين نائبا عاما في محكمة امن الدولة والمدعين العامين ايضا لان المجلس القضائي هو المسؤول عن تحركاتهم هو ينسب. بالنسبة للعسكريين كما ذكرت من الاصول ان يقرر وزير الدفاع اختيار اما مدير القضاء العسكري او احد الضباط الحقوقيين ليكون مدعيا عاما او اكثر لدى المحكمة. لذلك انا لا ارى لزوم للحدوث الذي تفضل به الزميل سعادة رئيس اللجنة والمجلس اقر في جلسته السابقة عبارة (بتنسيق من المجلس القضائي يقرر مجلس الوزراء) وشكرا.

محضر الجلسة الحادية عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية المنعقدة في ٢٥/٨/١٩٩١ م ٢٧

معالي رئيس المجلس: شكرا، معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة: شكرا معالي الرئيس، يعني انا حقيقة حول هذه المادة ارد ان ابدى ملاحظتين:

الملاحظة الاولى:

لا يجوز ان نقرأ هذه المادة بمزمل عن المادة (٢) على النحو الذي اقراها هذا المجلس.

يعني المادة (٢) الواردة من الحكومة عدلت من قبل مجلس النواب بتشكيل محكمة امن الدولة، المادة (٧) كما وردت من الحكومة ايضا انا ارى ان يتم تعديلها على النحو الذي جرى عليه تعديل مادة (٢) من قبل مجلسنا مجلس النواب.

لذلك انا مع توجه اللجنة القانونية في تعديل المادة (٧) للانسجام مع المادة (٢) لكن الملاحظة الثانية او النقطة الثانية على هذا التعديل هو ان اللجنة القانونية قالت لوزير العدل في القضايا المشمولة باحكام هذا القانون ان يعين النائب العام، الحقيقة النائب العام يبقينا ايضا في حالة عدم تحديد لأنه فيه اكثر من نائب عام في الاردن يبقينا، فيه نائب عام في عمان، فيه نائب عام في اربد، وفي محكمة استئناف اعتقد في عمان سيكون لها نائب عام ايضا. لذلك ارى ان يقال ان يعين مثلا النائب العام في عمان او احد النواب العامين ثم نستكمل المادة وبذلك يكون التشريع اصبح منسجما، لازم نقيم حالة انسجام ونماسك وتوافق بين المادة (٧) والمادة (٢) على النحو الذي

هكذا من الأشهر

قرره مجلس النواب، شكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ مقرر اللجنة.

السيد المقرر: الحقيقة نحن احيانا يعني بصير خلط ان في قضية الجرائم يجوز هذه الجريمة يعرفها عسكري ولا يعرفها مدني، لا الجريمة واحدة منصوص عليها في القانون كما رأينا في الاختصاصات. فسواء كان هذا الاحتجاج ان جرائم قد يقدرها قاضي مدني أو لا يقدرها قاضي اخر ليس واردا وهذا الاحتمال ليس واردا لان الجرائم محددة والعقوبة محددة، فاذن لا مجال هنا للاجتهاد ما دام ذكرنا هذا الاختصاص وانتهينا منه. الامر الاخر حينما نقول ضباط حقوقيين يعني واحد معه (ليسانس) حقوق يعين بدون خبرة والحقيقة هذا عليه مأخذ لا بد ان يكون لديه خبره في هذا المجال ام ان نقول اي ضابط حقوقي يعني معه (ليسانس) حقوق لا بد الحقيقة من استدراك هذا الامر باعتبار الخدمة والخبرة حتى في الجهتين. ولذلك الحقيقة لا يوجد هنا مرة اخرى انه فيه عسكريين المحاكم العسكرية في الضبط والربط ليست هي المقصودة هنا المقصودة جريمة واحدة اذا ارتكب هذه المخالفة هذه الجريمة عسكري او مدني العقوبة واحدة فليس هناك لا اختصاص عسكري ولا اختصاص مدني وانما هو معرفة القانون والحكم به نتيجة خبرة وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، معالي وزير التعليم العالي.

معالي وزير التعليم العالي: شكرا معالي الرئيس، ارجو ان اوضح لاختواني اعضاء

المجلس الكريم والذكرهم بما جرى بالجلسة السابقة من حيث ان طبيعة هذه المحكمة التي نتحدث عنها لا تمت بصلة الى محكمة امن الدولة التي كانت في القانون النافذ الان، هذه المحكمة في طبيعتها القانونية مختلفة كل الاختلاف. نحن نتحدث عن محكمة يعطى في احكامها امام محكمة التمييز وتظهرها محكمة التمييز سواء بالنسبة للوقائع او بالنسبة للقانون، هذا هو الامر الاول. فيما يتعلق بالمحكمة في طبيعتها وفقا للقانون النافذ كانت محكمة اول وآخر درجة وكان يتم التصرف بعد ذلك في حكمها بقرار اداري صادر من الحكومة. هذه المحكمة نريد ان نلغيها تماما ونتحدث عن محكمة جديدة محكمة امن الدولة تنشأ بهذا القانون والخلاف حول من يسمي قضاتها. القانون يجدد المحكمة ويحدد عدد القضاة ويحدد ذلك يأتي من يسمي قضاة هذه المحكمة، هذا جانب بسيط لكن الاصل تم وفقا للقانون وتغيرت طبيعة المحكمة التي نعرفها سابقا وهي محكمة امن الدولة. الامر الثاني حقيقة اريد ان اوضح ما قاله زميلي وزير البلديات واعتقد انه لم يكن حاضرا في الجلسة الماضية وما قرأه في المادة (٢) جرى تعديله ولم يعد قائم، والمادة (٢) لا بد من الرجوع اليها برجاء من الاخوان الكرام في نهاية الجلسة لكي يكون هناك انسجام دستوري، ليس الان وقت نقاشها لكن اتفق ان نعود اليها لكي يكون هناك انسجام دستوري في اخر الجلسة. الامر الاخر فيما يتعلق بهذه المادة بالذات التي ناقشها المادة (٧) اريد ان اوضح جانب في غاية الاهمية معالي وزير العدل يلزم الى اللجنة القانونية في مجلس النواب وهناك تجري مناقشة نصوص معينة وتتور

ان اجراء التحقيق يعني جلب اطراف القضية والتحقيق معهم، ويسؤال المحاكم الشرعية التي تنتظر قضايا تتعلق بالمسكرين وباستخدام قانون اصول المحاكمات الاردني نجد ان القاضي الشرعي تخفي عليه شهور عديدة واحيانا سنوات دون ان يستطيع تبليغ عسكري واحد في وحدة عسكرية لان له عنوان اليوم وله عنوان غدا وله عنوان بعد غد، وهكذا تخفي قضايا دون ان يبت فيها نظرا لتطبيق اصول المحاكمات الاردني.

لو اننا اوعزنا الى نائب عام او الى مدعي عام مدني في التحقيق في قضية عسكرية اطرافها عسكريون هل باستطاعتهم ان يعرف عناوين هؤلاء واين وجودهم وكيف الاتصال بهم واي وسيلة. باعتقادي نحن الان نمزج الامر الى مؤهلين ردا على ما قاله سعادة رئيس اللجنة عندما قال نحن الان في تأهيل القضاء وليس في مجال بيان من هو فلان ومن هو علان. صحيح ايضا القضاء العسكري هم مؤهلون سواء مدير القضاء العسكري او رؤساء المحاكم العسكرية او المدعون العامون هؤلاء جميعا مؤهلون قضائيا وهم من ابناء هذا البلد ايضا، وما ان هذه المحكمة قد اقرت ان تكون المحكمة من درجتين حكم بدائي وحكم تمييزي فهذا يعني ان العدالة مضبوطة اذا ما جعلنا التحقيق للمسكربين ضمن اطار العسكرية، فلماذا نحرم هؤلاء ان يكون لهم اختصاص في مجال اختصاصهم مع تسليمنا بوجود القضاء العسكري ومع التسليم بوجود محاكم عسكرية خاصة بهم؟ فلماذا نستلهم هذا الاختصاص بالذات لا اجد مبررا في موضوع العدل وتحقيق العدالة. ولذلك انا

اسباب مختلفة لعدم سلامة هذه المادة او تلك ومن هذه الاسباب التي قد تثار اجتهادات بانها دستورية او غير دستورية وقد يقتنع وزير العدل ويوافق على النص القائم او يقترح اقتراحات اخرى، لا يعني ذلك حقيقة ان ما خرج عن الحكومة هو غير دستوري وبقناعة وقرار نهائي بانه غير دستوري، هذه اجتهادات، حقيقة لفت انتباهي ما تم في مناقشة المادة السابقة بان الحكومة اقرت بانه غير دستوري، هذا الامر حقيقة ظالم. هو اجتهادات، مجرد اجتهادات قيلت لكن في النهاية كانت الموافقة للملائمة وليس لعدم الدستورية، وينسحب هذا الامر على المادة (٧) التي ناقشناها الان. ما جاء في المشروع من الحكومة نصه واضح، لكن تبين للملائمة وليس للدستورية او عدم الدستورية بان هناك يمكن ان يكون النص المقترح اكثر ملائمة، والعودة الى الاكثر ملائمة يعني قبول اكثر، ولهذا السبب اعتقد بانه ان يبقى لوزارة العدل ان يتصرف في موضوع تعيين النائب العام ومساعديه هو اكثر ملائمة وارجو ان لا يقاس على ما ورد في المادة (٢) واتمنى ان نعود للمادة (٢) مرة اخرى لان المجلس القضائي يصدر قرارات نهائية في موضوع القضاء اما بالنسبة لوزارة العدل فهو الصلة الدستورية بين مجلس الوزراء وبين السلطة القضائية، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكرا معالي الرئيس، نحن نتحدث الان في قضية التحقيق، في قضية تمس اشخاص عسكريين، من المعلوم

أرى بقاء هذا النص مع تعديلات بسيطة جدا فيه، بمعنى لرئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الأردنية في القضايا المشمولة بإحكام هذا القانون أن يعين مدير القضاء العسكري أو أحد مساعديه ليقوم بوظيفة النائب العام كما له أن يعين ضابطا حقوقيا أو أكثر ليقوم بوظيفة المدعي العام وفقا للصلاحيات الممنوعة لكل منها في قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩)،... الخ، كما هو منصوص في المادة الواردة من الحكومة باعتقادي أنه لا ينبغي أن نسلب رئاسة القوات المسلحة هذا الاختصاص، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ عاطف البطوش.

السيد عاطف البطوش: شكرا معالي الرئيس، التي نلاحظه من النص أن القانون جاء لمعالجة الجرائم الواقعة على أمن الدولة والمعروف أن النائب العام هو عامي الدولة والدولة هي المعنية في تعيين محاميها، ونلاحظ من الواقع العملي أن ارتباط النائب العام مع معالي وزير المالية في تحريك القضاء المالية هو واقع عملي وارتباط عملي. الذي يحرك قضايا الدولة هو معالي وزير المالية مخاطب النائب العام أن تولى الارتباط الواقعي في قضايا الدولة أن العلاقة المباشرة في تحريك القضايا لا شك الولاية الإدارية لمعالي وزير العدل على النيابة العامة، لذلك القول لا بأس من أن الدولة هي التي تعين محاميها ونلاحظ أن الدولة حتى جنحت في كثير من القضايا أن يتولى الدفاع عنها محامين تابعين لنقابة المحامين. كثير من أجهزة الدولة

ومؤسساتها يترافع عنها بدل النائب العام محامي، إذن الأولى أن لا نسلب الدولة حق في أن تعين من الذي سيتراجع عنها دون تقييد. عينت محامي سيء أو حقوقي سيء هي التي تجني، تبعت ذلك عينت نائب عام جيد وخاصة أن النائب العام لا يتولى التحقيق كالمدعي العام. يجب أن نفصل بين شيئين النائب العام يتولى المرافعة في القضايا البدائية فما فوق أو أمام محاكم الاستئناف ما يعادل الاستئناف فما فوق. فلذلك أرى أن النص الذي جاء لوزير العدل في القضايا المشمولة بإحكام هذا القانون أن يعين النائب العام هو نص سليم، وفي القضايا العسكرية يحق أيضا لرئيس هيئة الأركان بالتشاور مثلا مع وزير العدل أن يعين أحد النواب ونلاحظ في الواقع العملي ارتباط كثير من النائبين العامين العسكريين مع النائب العام في كثير من القضايا التي تناقش أمام محاكم البداية. فالنص في تقديره الذي اقترحت اللجنة نص ملائم وموافق، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، دكتور احمد عتاب.

الدكتور احمد عتاب: شكرا معالي الرئيس، لا شك أن قرار اللجنة جاء منسجما مع خصوصية واختصاص المحكمة التي نحن بصددنا أو بصدد انشائها وهي محكمة أمن الدولة والتي جاءت ليس اصلاحا فقط بل إلغاء ليس لمحاكم أمن الدولة القديمة، والاحكام العرفية بل لقراراتها كلها. أن هذه المحكمة مؤهلة لتشخيص الجريمة سواء أكان المجرم أو المخالف عسكري أو مدني أو رجل دين لا يجب

أن يكون هناك عودة للماضي بعمل تصنيفات بين المخالفين حسب المهنة أو اللباس، لأن وحدة القضاء وتوحيد القضاء هو الأساس من شرعي ومدني وعسكري. والا عكس هذا ستقوم بترتيبات اجتماعية قضائية بالتالي لا تسرع بالقبض على الجنائي سواء كان مدني أو عسكري أو غيره لأن القضاء العادل هو اصلاح للمجتمع ولا شك أن مرحلة السلام السياسي يساعد العسكري أن يقترب مدنياً وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي: شكرا معالي الرئيس، فقط أنا أحب أن أؤكد مايلي: أننا نقول أن هناك سلطة تشريعية وقضائية وتنفيذية ثم الكلام في المجلس يتم أن بعض الإخوان أن السلطة القضائية ليست سلطة قضائية واحدة فالأصل قضاء واحد، نحن عندنا ثلاث سلطات قضائية، والسلطة القضائية سلطة مستقلة تقولون ونحن هنا قلنا المجلس القضائي هو الذي يسمى القضاء حتى يكون هناك استقلال حقيقة. لذلك حقيقة لا يعطى هذا الحق إلا للسلطة القضائية سلطة قضائية واحدة، لا يوجد سلطتين قضائيتين ولا ثلاث وأنا أؤيد ما جاء في كلمة الاستاذ احمد عتاب نطالب نحن بالرجوع للقضاء المدني الاسلامي التي ما كان فيه لا قضاء شرعي ولا قضاء مدني كلها أمام قاضي واحد إلا فيما يتعلق طبعا في محاكم الطوائف هذه حقيقة في قضايا خاصة للأحوال الشخصية لا يجوز أن يتدخل فيها.

ثانيا: لا بد أن نؤكد يا اخوان أننا نؤكد

مساواة المواطنين نحن نتكلم عن مواطن ودول العالم كلها تساوي بين المواطنين، أرجو أن يكون هذا واضحا ليس فيه مزاوله وفيه تطوير، الجميع يقف وبالمحكمة يتخلع كل واحد منهم لباسه ويلبس لباس وأن اقترح يكون لباس للمحاكمة خاص لكن لا ينم على الأذلال وإنما على الكرامة والتكريم حتى تثبت تهمة هذا الانسان.

الموضوع الثاني للانسجام حقيقة والملائمة وأنا أؤيد العبارات التي وردت على لسان معالي وزير التعليم العالي في الملائمة هي فعلا ملائمة والنائب العام حتى يكون ملائم أن يعينه وزير العدل، لأنه على حد علمي أن النيابة العامة والادعاء العام حقيقة مرتبطة بمعالي وزير العدل.

ثم يا اخوان مرة نسوي محكمة يعين الادعاء العام فيها جهة معينة ومرة أخرى، والله يا اخوان أن هذا يعني هذا مهزلة، وأنا مع رأي سعادة رئيس اللجنة أننا نشرع تشريعا استثنائيا عرقيا ونزعم أننا نشرع... يعني نحن ندخل المحاكم العرفية في المحاكم المدنية، اسمعوا يا مواطنين فنوابكم يفعلون هكذا، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ الدكتور همام سعيد.

الدكتور همام سعيد:
بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا معالي الرئيس، الحقيقة لا نريد أن نخلط بين المحاكم العسكرية العرفية وهي مرحلة في ظني أننا ودعناها، ولم يعد لدينا الآن محاكم عسكرية. أما قضية المجالس العسكرية

هكذا من المأهول

وهي التي تحسم في قضايا المخالفات والضبط والربط العسكري، فهذا شيء آخر غير المحاكم العسكرية التي انتهت. نحن الآن أمام محكمة أمن دولة وهي ليست محكمة عسكرية، إذن هذه المحكمة هي محكمة خاصة تشبه المحاكم المدنية إلا أن لها قانونا خاصا ولها نوع من الاعتبار ولها نوع من الامتيازات، ولها نوع من الدرجات فهي ذات درجتين وليست ذات ثلاث درجات كما هو معلوم في المحاكم الأخرى. أيضا قضية أخرى يجب أن نبعد عن أذهاننا فكرة السرية في موضوع محكمة أمن الدولة كما قال معالي الدكتور علي الفقير أن هذه محاكم عسكريين وهنالك قضية أمور سرية، لأن محكمة أمن الدولة في النهاية سوف تنتهي إلى محكمة التمييز إذن لم يعد هناك سرية. بالتالي فإن اقتراح اللجنة القانونية بما فيه من تكامل وتوحيد في جهة القضاء هو الأنسب والأولى، واقتراح إقفال باب النقاش وطرح الموضوع للتصويت، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكراً الدكتور أحمد عويدي تفضل.

الدكتور أحمد عويدي العبادي: أنا أكتفي بما تحدث به سعادة الأخ حسين مجلي وسعادة الأخ همام سعيد واعتبره الكلمة التي ساقوها، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، اخواني بارك الله فيكم، أحيانا الآن أمام تنسيب لجنة قانونية واقتراح مقدم من معالي الأستاذ يوسف مبيضين وثني عليه وليس لدي اقتراحات أخرى مثني عليها سوى هذا الاقتراح، نطرح اقتراح الأستاذ يوسف للتصويت وإن كان هناك حاجة

لقراءته مرة ثانية يقرأ.

من يؤيد اقتراح الأستاذ يوسف مبيضين بتعديل هذه المادة؟

السيد الأمين العام: ٨-٥٥

معالي رئيس المجلس: ٨-٥٥ ولم ينجح الاقتراح، من يؤيد قرار اللجنة القانونية؟

السيد الأمين العام: ٤٤-٥٥

معالي رئيس المجلس: ٤٤-٥٥ وموافقة على قرار اللجنة القانونية.

ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة ونعود بعد ذلك، الأستاذ فارس التالبي.

السيد فارس التالبي: في الجلسة الماضية رفعت الجلسة وفقدنا النصاب فأرجو من معالي الرئيس الاستمرار لأنه لم يبق إلا مادتين وشكرا.

معالي رئيس المجلس: طيب، الأستاذ مقرر اللجنة تفضل.

السيد المقرر: الحقيقة المادة الخامسة فقط خلال خمسة عشر يوما رأت اللجنة أن يمدد إلى ثلاثين يوما فقط.

المادة كما وردت في القانون الأصلي

المادة ٩ - تصدر محكمة أمن الدولة قراراتها بأغلبية الآراء ولا تكون قابلة للاستئناف أو التمييز أو الطعن بأي وجه آخر أمام أية محكمة أخرى.

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٩ -

أ - تصدر محكمة أمن الدولة أحكامها بالإجماع أو بأغلبية الآراء.

ب - مع مراعاة أحكام الفقرة (ج) من هذه المادة تكون أحكام محكمة أمن الدولة قابلة للطعن لدى محكمة التمييز خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تفهيمها إذا كانت وجاهية ومن تاريخ تبليغها إذا كانت غيائية وذلك بالنسبة للنائب العام والمحكوم عليه.

ج - الحكم بالإعدام أو بعقوبة جنائية لا تقل عن عشر سنوات تابع للتمييز ولو لم يطلب المحكوم عليه ذلك، وترتب على النائب العام في هذه الحالة أن يرفع ملف القضية لمحكمة التمييز خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الحكم مع مطالعته عليه.

قرار اللجنة القانونية

المادة ٥ المعدلة للمادة ٩

يستعاض عن عبارة (خمسة عشر يوما) الواردة في الفقرة ب، ج منها والاستعاضة عنها بعبارة (ثلاثين يوما).

عُضْرُ الْجَلْسَةِ الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ مِنَ الدُّوْرَةِ الْاِسْتِثْنَائِيَةِ الْاُولَى لِلدُّوْرَةِ الْعَادِيَةِ الثَّانِيَةِ الْمُنْعَدَةِ فِي ٢٥/٨/١٩٩١ م ٣٣

معالي رئيس المجلس: معالي الأستاذ سليم الزعبي.

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة: سيدي الرئيس، نحن نشكو من إطالة إجراءات المحاكم، وأنا أرى أن مدة الخمسة عشرة يوما هي مدة كافية للتمييز، اعتقد أن هذه المدة استعملت ووضعت في قانون الجنائيات الكبرى على ما أذكر وهي محكمة مدنية، لذلك أرى معالي الرئيس الإبقاء على النص لأننا نريد أن تنجز القضايا بأسرع وقت ممكن، فأرى أن يبقى على (الخمس عشرة يوما).

معالي رئيس المجلس: شكرا، الأستاذ الدكتور أحمد عتاب.

الدكتور أحمد عتاب: عفواً أنا مع أن تكون (ثلاثين يوما) لأن نسبة الامية لا تزال بيننا عالية، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: طيب من يوافق على قرار اللجنة القانونية؟ أغلبية كبيرة وموافقة، المادة التي تليها.

السيد المقرر:

هكذا من أجل

قرار اللجنة القانونية	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الاصل
موافقة كما وردت في المشروع	<p>المادة ١٠ -</p> <p>١ - تمتد محكمة التمييز للنظر في التمييز المرفوع اليها بقبضى الفقرتين (ب، ج) من المادة (٩) من هذا القانون من خسة قضاه على الاقل، وتعتبر في هذه الحالة محكمة موضوعة، يجوز لها ان تصدر احكام بناء على البيانات الواردة في ملف القضية او ان تنفضه وتبزيء المظالم او تدنيه واما ان تحكم بما كان يجب على محكمة امن الدولة ان تحكم به.</p> <p>ب - اذا كان حكم محكمة امن الدولة بالبراءة، فلا يجوز لمحكمة التمييز ان تدبى التهم الا اذا اعادت سماع البية.</p> <p>ج - اذا تبين لمحكمة التمييز ان هناك خطأ في الاجراءات او مخالفة للقانون فيجوز لها ان تنقض الحكم وتعيد القضية لمحكمة امن الدولة للسبر بها وفقا للتعليمات التي تقررها.</p> <p>د - في جميع الاحوال يكون قرار محكمة التمييز قطعيا.</p>	<p>المادة ١٠ -</p> <p>لا تمتد احكام الاعلام الصادره بقبضى هذا القانون الا بعد ان تقررن بصديق الملك وفقا لاحكام الدستور، ولا تمتد الاحكام التي تقضى بسجن المحكوم عليه اكثر من سنة واحدة الا بعد ان يصدقها رئيس الوزراء الذي له الحق ان يطلب اعادة المحاكمة او ان يقضى او ان يزيد العقوبة المحكوم بها.</p>

اصوات: نحن مع الحكومة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على قرار اللجنة القانونية؟

موافقة، الان القانونون بمجمله، اذا سمحت استاذ فارس.

السيد فارس النابلسي: أرجو التصويت على القانون برمته.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: شكرا معالي الرئيس، أرجو ان يسمح لي مجلسكم الكريم بان ابدي ملاحظة قبل التصويت على القانون. لقد جاء في نص المادة الثانية كما وافق عليها مجلسكم الكريم في الجلسة السابقة، ان لمجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس القضائي. الخ، اعتقد ان هذا النص يعني أن تنسب المجلس القضائي يبقى خاضعا لتقدير السلطة التنفيذية ويرأي ان في ذلك اخلال في مبدأ الفصل بين السلطات كما ان فيه مساس في استقلال القضاء، لهذا اتنى على مجلسكم الكريم قبل التصويت على القانون ان يأخذ باقتراح اللجنة القانونية كما جاء من اللجنة القانونية بان يكون التنسيب لوزير العدل، الذي هو الحلقة الدستورية بين السلطتين التنفيذية والقضائية، وتنسيب وزير العدل بالمادة يتم بالتنسيق مع المجلس القضائي. لذلك رأيت ان ابدي هذه الملاحظة على مجلسكم الكريم لعلكم تعودون لتعديل المادة الثانية، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، اذا سمع

الاخوان نستمع للاذان ثم نستمر الاستاذ الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: في مناقشتنا للمادة (٢) اذكر انني اقترحت مقترحا محمدا وهو يحق للمجلس القضائي بناء على تنسيب وزير العدل ان يشكل محكمة خاصة واحدة وصوت على هذا الاقتراح ولم يفز، هذه النقطة اثبتت في هذا المجلس وبيننا في ساعتها ان هذا يتناسب مع فصل السلطات وان المجلس القضائي هو صاحب الصلاحية في تشكيل المحاكم، ورغم هذا التوضيح الا ان المجلس اصر على الرأي المخالف وجعل الامر منوطا بمجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير العدل.

لذلك اذا رأى المجلس اعادة النظر في هذه القضية فانا اقترح هذا النص مرة اخرى.

يقع للمجلس القضائي بناء على تنسيب وزير العدل ان يشكل محكمة خاصة الى اخر النص.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: من حيث المبدأ كان المجلس صحيح لقد صوت على هذه المادة ولكي يعاد طرح النقاش فيها، اعتقد ان ذلك بحاجة الى قرار من هذا المجلس بان يقرر اعادة المناقشة، وانا مع اعادة مناقشة هذه المادة ومع ما اقترحه معالي وزير العدل من حيث ان المجلس القضائي الاصل فيه انه يقرر ولا ينسب باعتباره سلطة مستقلة مهيمنة ولا يجوز ان نجعل تنسيبه عرضة للموافقة او عدم موافقة مجلس الوزراء. فلذلك أرجو من المجلس الكريم من حيث المبدأ

ان يقرر بشأن اعادة مناقشة هذه المادة ام لا .
معالي رئيس المجلس : الان احنا حقيقة
انهيينا المواد مادة مادة ونعود الى القانون بمجمله
تحت باب القانون بمجمله ان كان هنالك اية
ملاحظة ، الاستاذ ليث نقطة نظام .

السيد ليث شيبيلات :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس . الفائدة من طرح القانون
برمته للتصويت هو ان كان هنالك اقتراحات
بإعادة نقاش اية مادة ان يستعمل المجلس
صلاحية بفتح باب النقاش في اية مادة ، فان
طرح ذلك الاقتراح بفتح النقاش في مادة ما
ووافق المجلس على فتح النقاش نبدأ بفتح
النقاش في تلك المادة . الغاية من طرح القانون
برمته للتصويت ان يرى انه هل هنالك
اقتراحات بإعادة فتح النقاش في اية مادة ،
فيرجى اخذ الرأي من ناحية المبدأ بفتح النقاش
في المادة (٢) كما اقترح معالي وزير العدل وثني
عليه الزميل رئيس اللجنة القانونية وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا وهذا ما
نحن سائرين فيه وقد وعدنا الاخوان الذين
ابدوا ملاحظات بعد الاقرار قلنا ان نطرح هذا
الموضوع للاخوان عند النقاش او عرض القانون
بمجمله ، الان نستمع للاخوان ، الاخ ابو عصام
نقطة نظام .

السيد عبدالرؤوف الروابدة : انا لا
اعتقد ان اطرح الموضوع برمته يحتمل ما ذهب
اليه الزميل الاستاذ ليث شيبيلات بأي شكل من
الاشكال فالنص واضح ، بعد ان تقبل مواد

مشروع القانون المعروض للبحث والمناقشة كل
مادة لحديثها بأكثرية الآراء ، يطلب الرئيس
الاقتراح على مشروع القانون بمجموعه فلا
نقاش ولا بحث في اية موضوع في هذه المرحلة ،
يطلب الرئيس الاقتراح على مشروع القانون
بمجموعه فاذا قررت الاكثرية قبوله او رفضه
يرفع الى رئيس مجلس الاعيان .

انا اعتقد اننا نفتح فتحا جديدا في النظام
الداخلي وفي السوابق وفي الاسس بهذا المجلس
لكي نبحث في اي موضوع ، قد نكون مشتاقين
عجذين لاعادة البحث في هذه المادة ولكن هذا
باب ان فتح سيوقف انجاز المجلس في كل
القوانين ، فلدي كل منا مأخذ على مادة سيستهز
بفرصة اقرار المشروع برمته ليعيد طرح ما اثاره
من نقاش وشكرا سيدي الرئيس .

اصوات : نثني على هذا

معالي رئيس المجلس : شكرا ، الدكتور
محمد الحاج .

الدكتور محمد الحاج : فلسفة هذه المادة
في النظام الداخلي ، قضية اعادة التصويت على
المشروع او القانون برمته ، تظهر من خلال عدم
تعارض هذه المواد ، نعم لقد اقرت وصوت على
المواد مادة مادة ، لكن اذا ظهر من خلال
التعديلات ان هنالك تعارضا ما قد طرأ او ان
هنالك امور وضع فيها خلافا بين مادة واخرى
من خلال التعديلات فهذه حسنة اعادة
التصويت على القانون برمته ، فقهاها وفلسفتها
تظهر هنا ، وعندئذ لا بد من ازالة هذا التعارض
سواء كان لغوي او قانوني . هنا الان ظهر عندنا
ان هنالك تعارضا بين المادة «٢» وبين المادة «٧»

والرجوع الى الحق فضيلة ، فنصوت على المادة
«٢» من جديد على اعتبار ان الامر للمجلس
القضائي او لوزير العدل حتى لا يظهر هذا
التعارض واضحا ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، الاستاذ
عاطف البطوش .

السيد عاطف البطوش : في الحقيقة لا
يوجد في النظام الداخلي ما يمنع من فتح باب
المناقشة عند التصويت على القانون برمته كما
تفضل الدكتور محمد الحاج ، قد يكون هنالك
تباين لان المجلس عندما يصوت قد يكون
تناقض او تعارض ، ولكن في هذه الناحية لا
تعارض بين المادة «٢» والمادة «٧» ، المادة «٧»
تحدث عن محامي الحكومة والمادة «٢» تحدث
عن ما يضمن مظلة قضائية عادلة للحكومة
والمجتمع وافراد المجتمع ، فلا تباين ولا تعارض
بين الاثنين .

كما ان المجلس القضائي لان الامور من
اختصاص المحاكم المدنية ، فاذا رأى المجلس
القضائي وله صلاحيات ادارية غير القرارات
باعتباره مجلس لا كفؤة يحكمون في قضية
منظورة بين يديهم ، فاذا رأى المجلس القضائي
ان بعض القضايا التي من اختصاصه تحتاج الى
اسراع وتحتاج الى بت فلا بأس ان ينسب بافراد
هيئة خاصة وتتولى الحكومة ، لانها هي التي
ستتفق على هذه الهيئة ، تتولى اقرار الموافقة على
تنسيبه ، فلا تعارض بين هذه المواد وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، معالي
الاستاذ سليمان عرار .

محضر الجلسة الحادية عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية المتقدمة في ٢٥/٨/١٩٩١ م ٣٧

السيد سليمان عرار : الحقيقة انا مع الاخ
عاطف ومع من ذهبوا بمن فيهم رئيس اللجنة ،
هذا المذهب ، لا تعارض بين ان يقوم المجلس
عندما تطرح سيادتكم القانون برمته للتصويت
لا فائدة من هذا الطرح ان لم يكن من حق
المجلس العودة لنص ما ، ومن يملك الاكثر يملك
الاقل .

المجلس ما دام من حقه في هذا الطرح ان
يصوت ضد القانون وان يلغيه من حقه ان يعيد
مادة من مواده ، لكن لا يفتح باب النقاش فيها ،
اعتقد انه تطرح هذه المادة بناء على الاقتراح ،
فان وافق المجلس على الاقتراح بالتصويت
يصبح الامر منتهى ويقر القانون برمته .

هنالك اقتراح الان جاء بان تعدل هذه
المادة ويصبح من حق وزير العدل ، هذا اذا
المجلس موافق عليها اصبح القانون نافذ
وماشي .

فأرى يا سيدي ان تقفل باب النقاش الى
هذا الحد ، ومن يملك الاكثر يملك الاقل
وشكرا .

اصوات : نثني على ذلك

معالي رئيس المجلس : نقطة نظام ،
تفضل شيخ علي .

الدكتور علي الفقير : الحقيقة نحن اتخذنا
قرارا وصوت على المادة «٢» في المرة السابقة ،
القرار يلغى بقرار ، لذلك لا يقدم الان اقتراح
ويصوت عليه بما يناقض قرار سابق . لذلك الان
يجب ان نصوت على نقض القرار الاول ومن ثم
بحث المقترحات الجديدة .

معالي رئيس المجلس : اذا سمع الاخوان

هكذا من الأصول

أكثر من أخ أكد على أنه لا نفتح باب النقاش مجددا إلا عندما يكون هناك تعارض بمجملة القانون وتحت اقتراح محدد، إذا وافق المجلس الكريم على البحث في هذا الموضوع فهذا مطروح، ليس فتح باب نقاش عام وإنما لبحث موضوع التعارض بين مادة ومادة.

فالآن هناك رأيي ومعالي وزير العدل قال ورئيس اللجنة القانونية قال أن هناك تعارض بين مادة ومادة ويفضل أن يكون بالنص التالي توفيقا بين المواد، هذا هو الموضوع المطروح وأكد أكثر من زميل أن هذا جائز وأنه جزء من صلاحية المجلس، نقطة نظام معالي الأخ أبو عصام.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكرا معالي الرئيس.

أنا سأقول نقطة النظام فقط لتسجل في محاضر هذا المجلس الكريم، ليس الاختلاف على مادة اختلفت مع مادة لأن حق المجلس مطلق إذا ما أقر مادة خالفت حكما في مادة سبق أن أقرها وليس عاد إليها مادة جديدة، من حق المجلس أن يعود إليها والسوابق البرلمانية تبين ذلك.

نقطة النقاش هنا مبدأ جديد، المطروح هو العودة عن قرار للمجلس ليس لأنه يختلف مع مادة أخرى في هذا القانون، ولكن لأنه يختلف مع المفاهيم العامة بالتعامل مع السلطة القضائية يا سيدي الرئيس، والقول أن من يملك الكل يملك الجزء لا يرد في البحث عند نص صريح في النظام الداخلي، عند طرح القانون برمته النقاش قبول أو رفض، لأنك قد تصوت

مع مادة وضد مادة ولكنك في مجموع القانون ترفضه أو في مجموع القانون تقبله.

هذه هي فلسفة طرح المشروع برمته وليس المبدأ لنعود النقاش، أنا اتفق على أخواني أن نعرف أن إنجاز هذا المجلس أن مرت هذه النقطة مستح لاي واحد فبنا أن يعيد النقاش في أي قانون عند طرحه برمته، وأنا اتفق على السيد رئيس اللجنة القانونية أن يبدلي على سابقة برلمانية عند التصويت على القانون برمته قالت بفتح النقاش في نقطة بعينها وشكرا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، مع التقدير والاحترام لكل ما قيل فالمجلس الكريم هو صاحب القرار، معالي وزير الخارجية.

معالي وزير الخارجية: سيدي الرئيس لعل فتح هذا الباب الجديد في أن يفتح باب مناقشة أي مادة سوف يؤدي بنا حقيقة إلى متاعب لها أول ومآلها آخر، أنا برأيي حتى التوضيح في بناء مادة قانونية أجود، التوضيح بها مستحقة فيما لو تفادينا تغيير النظام الداخلي لأنه لا قيمة للتصويت الأولي يصحح.

أنا برأيي أن الخيار أمام المجلس الآن أما أن يقبل هذا القانون متجاوزا التحسين الذي اقترحه معالي وزير العدل، وأما أن يرفضه، فإن رفض القانون برمته وهو أفضل حتى مع الجهد الذي يعنيه، من أن نفتح التصويت الثاني إلى ما لا نهاية. مذكرا حضرة الرئيس الكريم أننا لو فتحنا المادة ٧٢ واستقر الأمر فبنا على تصويت ما، ستكون معاليك ملتزما في أن تطرح القانون

برمته، فيتفق ذهني عن المادة ٩٩ وأقول لك أنا أحب كما أن افتحها لأنه في التصويت الأخير جاي على بالي افتحها، فتصبح حقيقة مادة تعويق لكل التفعيل التي معاليك ترغب أن يحدث في هذا المجلس.

واضم صوتي إلى الأخ عبدالرؤوف في أنه لا توجد سابقة في المجالس الأحد عشر الماضية، بقدر علمي أنا، بفتح باب النقاش في مادة.

وارجوك معالي الرئيس أن هذه المادة تتجاوز عنها وتطرح للتصويت رغم الحرارة التي تفضل فيها الزميل أبو محمد والأخ الدكتور محمد الحاج لأنهم بدهم يحسنوا القانون وما لهم هدف آخر، لكن والله لا انصحك أن تسلك هذا الباب.

معالي رئيس المجلس: شكرا معالي الوزير، وأقول لأخواني أنتم مجلس تشريعي وراي كل أخ مقدر ومحترم وهو اجتهاد والحصيلة النهائية هو قرار هذا المجلس، كل من يقول رأي له التقدير والاحترام، والرأي لكم، وكل رأي منفرد هو اجتهاد، معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: أرجو أن أوضح مرة أخرى أن اقتراحي ليس بقصد تحسين القانون وليس بقصد عدم وجود تلازم بين المادة ٧٢ والمادة ٧٧ وإنما أقول أن المادة بنصها هو انتهاك لاستقلال القضاء ويسبب خلل بين السلطتين التنفيذية والقضائية، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ رئيس اللجنة وهو آخر المتحدثين وبعد هذا القرار لكم ونعرض الأمر عليكم.

السيد رئيس اللجنة: أرجو أن أشير إلى

أن هذا المجلس هو سيد قراراته، وأرجو أن أشير أيضا إلى أن سياسة قصر النفس هي ما يذهب إليه من بعض التصويرات، وألا ما معنى التصويت الكلي للمجلس على القانون برمته؟ إذا كان التصويت على القانون برمته لا يعني تصحيح أو احتمال تصحيح من المجلس خطأ وقع فيه، معنى ذلك إذا اكتشف المجلس قبل أن يقر القانون بشكل كلي أنه لا يملك أن يصحح أي خطأ وقع فيه، أنا أعني أنه من الناحية العملية لا شك هذا يطيل المناقشات، هذا صحيح، لكن لا ننسى أن العملية التشريعية وهي أهم ما تنتجه الدولة تقتضي طول النفس، وتقتضي حتى أن كان هناك ضرورة جلسات وجلسات إلى أطول مدى ممكن ليخرج التشريع الناضج المتكامل الذي هي أهم ما تنتجه الدولة.

وأنا الواقع الذي الكثير في المادة التي أشار لها وزير العدل، لكن حقيقة اكتفي لكسب الوقت فقط، ولتقصير المدة بالنقطة التي أشار إليها بأن يكون التناسب من وزير العدل ومجلس الوزراء فقط، وأرجو أن لا نكون قصيري النفس بمقولة أنه تنسف قرار المجلس، المجلس مفروض أن يكون طويل البال في العملية التشريعية إلى أبعد الحدود.

اقتراح التصويت على ما طرحه معالي وزير العدل والانتهاه من هذا الموضوع، وشكرا.

اصوات: تنفي على ذلك

معالي رئيس المجلس: شكرا، والأمر مطروح للتصويت على المجلس الكريم، اقتراح معالي وزير العدل واضح للجميع، من يوافق

على هذا الاقتراح؟ تعد الاصوات، ايده رئيس اللجنة القانونية وي طرح للتصويت، تعد الاصوات رجاء.

السيد الامين العام: «٤١» من «٥٩»

معالي رئيس المجلس: «٤١» من «٥٩» ويوافق عليه، القانون بمجمله معروض على المجلس الكريم من يوافق عليه؟ واضح انه الاغلبية وموافقة على القانون بمجمله.

- وهذا هو نص القانون كما اقره المجلس -

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩١
قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة لسنة ١٩٩١) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغي نص المادة (٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

أ - في احوال خاصة تقتضيها المصلحة العامة وبناء على تنسيب من وزير العدل يشكل مجلس الوزراء محكمة خاصة واحدة او اكثر تدعى محكمة امن الدولة تؤلف من ثلاثة من القضاة المدنيين لا تقل درجة اي منهم عن الثانية ويجوز ان يضم الى عضوية هذه المحكمة عضوان من ضباط القوات المسلحة الحقيوقين لا تقل رتبة اي منهم عن عقيد ينتسب من وزير الدفاع وقرار من مجلس الوزراء ويرأس المحكمة اهل الاعضاء درجة، على ان ينشر قرار تشكيل المحكمة في الجريدة الرسمية.

ب - تتشكل محكمة امن الدولة والنيابة التي تنظر قضايا شركة بنك البتراء من هيئة المحكمة العرفية العسكرية والنيابة التي كانت تنظرها عند صدور هذا القانون وتتولى نفس النيابة والمحكمة التي تنظرها متابعة النظر فيها الى ان يفصل فيها ويعتبر قرار المحكمة الذي يفصل بهذه القضايا غير قابل للتمييز وتحال قرارات هذه المحكمة الى رئيس الوزراء لاصدار قراره فيها.

المادة ٣ - يلغي نص المادة (٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ٣ - على الرغم مما جاء في المادة (١٤٠) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١، والمادة (٣) من قانون العقوبات العسكري رقم (٤٣) لسنة ١٩٥٢، تصبح محكمة امن الدولة بعد تشكيلها بمقتضى المادة (٢) من هذا القانون هي صاحبة

الصلاحيات لمحكمة الاشخاص العسكريين والمدنيين المتهمين بارتكاب اي من الجرائم التالية التي تقع خلافا لاحكام القوانين والنصوص المبينة ادناه واي تعديلات تطرأ عليها او تحل محلها.

أ - الجرائم الواقعة على امن الدولة الخارجي المنصوص عليها في المواد من (١٠٧) الى (١١٧) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.

ب - الجرائم الواقعة على امن الدولة الداخلي المنصوص عليها في المواد من (١٣٥) الى (١٤٩) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.

ج - الجرائم الواقعة خلافا لاحكام قانون حماية اسرار ووثائق الدولة رقم (٥٠) لسنة ١٩٧١.

د - جرائم تزوير البنكنوت وتزييف المسكوكات المنصوص عليها في المواد من (٢٣٩) الى (٢٥٢) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.

هـ - الجرائم الواقعة خلافا لاحكام قانون المحدثات والمؤثرات العقلية رقم (١١) لسنة ١٩٨٨.

و - الجرائم الواقعة خلافا لاحكام المادة (١٢) من قانون المرفوعات رقم (١٣) لسنة ١٩٥٣.

المادة ٤ - يلغي نص المادة ٧ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ٧ - لوزير العدل في القضايا المشمولة باحكام هذا القانون ان يعين النائب العام او احد مساعديه ليقوم بوظيفة النائب العام، كما له ان يعين مدعيا عاما او اكثر ليقوم بوظيفة المدعي العام وفقا للصلاحيات الممنوحة لكل منها في قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١، واي قانون يعد له او يحل محله.

المادة ٥ - يلغي نص كل من المادتين (٩) و (١٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بمايلي:

المادة ٩ - أ - تصدر محكمة امن الدولة احكامها بالاجماع او بالاغلبية الراء.

ب - مع مراعاة احكام الفقرة (ج) من هذه المادة تكون احكام محكمة امن الدولة قابلة للطعن لدى محكمة التمييز خلال ثلاثين يوما من تاريخ تفهيمها اذا كانت وجاهية ومن تاريخ تبليغها اذا كانت غيائية وذلك بالنسبة للنائب العام والمحكوم عليه.

ج - الحكم بالاعدام او بعقوبة جنائية لا تقل عن عشر سنوات تابع للتمييز ولو لم يطلب المحكوم عليه ذلك، ويترتب على النائب العام في هذه الحالة ان يرفع ملف القضية لمحكمة التمييز خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم مع مطالعته عليه.

هذا من المجلد